

فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر دروس من الماضي والحاضر

سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر
الدراسة الثانية



ريسا بروكس



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر
الدراسة الثانية

فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر دروس من الماضي والحاضر

ريسا بروكس



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

نبذة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) هو منظمة دولية مقرها الرئيسي في سويسرا تركز عملها لمساعدة الدول، من الديمقراطيات المتقدمة إلى الديمقراطيات الناشئة، في تحسين الحكم الرشيد في القطاع الأمني ضمن إطار من الديمقراطية واحترام سيادة القانون. ويقدم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة برامج الدعم الاستشاري والمساعدات العملية للدول التي تسعى إلى تعزيز الحكم في القطاع الأمني الخاصة بها. يعمل المركز أيضًا بشكل مباشر مع الحكومات الوطنية والمحلية والبرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وقوات الأمن والدفاع.

تتمتع ٦٢ دولة من مختلف دول العالم حاليًا بعضوية في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، من ضمنها لبنان وتونس. ويستند المركز في عمله على مبادئ الحياد والإنصاف والمشاركة الشاملة والملكية المحلية. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة موقع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: www.dcaf.ch

يشكل هذا البحث الدراسة الثانية في سلسلة من الدراسات التي تم إعدادها لمؤتمر "حكم قطاع الأمن في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر" الذي نظمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في مدينة مونترال في سويسرا من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. يمكن الاطلاع على تقرير المؤتمر وعلى دراساته البحثية على: www.marsad.eg

إخلاء مسؤولية

إن محتويات هذا المنشور والآراء المعرب عنها فيه هي المسؤولية الحصرية للمؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ولا الدول الأعضاء فيه.

شكر وتقدير

قام الصندوق الاستئماني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) للمساعدة في تطوير قطاع الأمن في شمال أفريقيا (TFNA) بتمويل هذا المنشور. لمزيد من المعلومات حول الصندوق الاستئماني، يرجى زيارة الموقع التالي: www.dcaf-tfna.org



محرر السلسلة: مانس هانسن وجان-ميشيل روسو
صورة الغلاف: مكتبة الاسكندرية

© ٢٠١٥ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

جدول المحتويات

٥	١	مقدمة
٧	١،١	مكونات الدعم المجتمعية والعسكرية
٩	١،٢	سلطة التعيين والترقية والإقالة
١٠	٢	العلاقات المدنية العسكرية بين عامي ١٩٥٢ و٢٠١١
١٠	٢،١	العقيد عبد الناصر واللواء نجيب
١٢	٢،٢	الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر
١٤	٢،٣	الرئيس أنور السادات وسلك الضباط
١٦	٢،٤	الرئيس مبارك، ووزير الدفاع أبو غزالة، والمشير الطنطاوي
١٩	٣	دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حقبة ما بعد مبارك
١٩	٣،١	حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة في فترة ما بعد مبارك
٢٣	٣،٢	الرئيس مرسي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة
٢٧	٣،٣	المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس المؤقت منصور
٢٩	٣،٤	العلاقات المدنية العسكرية في عهد الرئيس السيسي
٣١	٤	استنتاجات: هل تتجه مصر إلى علاقات عسكرية مدنية ديمقراطية؟
٣٣	٥	توصيات
٣٤	٦	المراجع

ملخص التنفيذي

ضعف السيطرة على القوات المسلحة. تتجلى محورية هذه الجوانب بوضوح خلال اللحظات الحرجة للعلاقات المدنية العسكرية في مصر. فل هذه العوامل، بدورها، تأثير هام في تقييم آفاق التطورات المستقبلية للعلاقات المدنية العسكرية في البلاد.

الكلمات المفتاح: مصر، العلاقات المدنية العسكرية، صلاحيات التعيين، الضغوط المجتمعية، القوات المسلحة المصرية، الفصائل العسكرية، السيطرة المدنية على القوات المسلحة

يتطلب فهم تحولات السلطة والنفوذ في العلاقات المدنية العسكرية في مصر تحليلاً للديناميات المجتمعية وللولاة في سلك الضباط. وتشكل القدرة على حشد مكون مجتمعي أو جزء مهم من سلك الضباط أو إظهار الدعم منه مصدر نفوذ للقادة العسكريين والسياسيين على حد سواء. كذلك، فإن سلطة التعيين والإقالة عامل محوري في رسم ملامح العلاقة بين القادة السياسيين والعسكريين. فعندما يتمتع قائد سياسي بهذه الصلاحيات، يعكس ذلك سيطرته على القوات المسلحة ويعززها. وفي المقابل، إن انعدام القدرة على تعيين الضباط أو إقالتهم يعكس ضعف القائد السياسي، كما يؤدي، على نطاق أوسع، إلى

نعني بمصطلح «السيطرة السياسية» في هذه الدراسة قدرة رئيس الجمهورية على تنظيم العلاقات مع الجيش بطريقة تمنحه السلطة النهائية في قضايا الأمن القومي، وفي مسائل السياسات والمسائل المؤسسية الاستراتيجية المتعلقة بالقوات المسلحة. وبالتالي، تغيب السيطرة السياسية عندما يتمكن القادة العسكريون من تحدي القرارات الرئاسية أو مقاومتها بنجاح، واستبدالها بالاستراتيجيات أو السياسات أو المؤسسات التي يفضلونها هم أنفسهم.

تركز هذه الدراسة على مجموعتين من العوامل التي تؤثر في العلاقات المدنية العسكرية في مصر. الأولى هي قدرة القادة العسكريين والسياسيين على حشد الدعم من المكونات المجتمعية المناصرة لهم ومن الشعب، أو من سلك الضباط، لتعزيز سلطتهم في العلاقة التي تجمعهما. والمجموعة الثانية تتعلق بقدرة هؤلاء القادة على تطبيق الصلاحيات المؤسسية، وخصوصًا سلطة التعيين والترقية والإقالة، بهدف السيطرة على القوات المسلحة. ويظهر التحليل الأهمية الدائمة لهذه العوامل في تعزيز قدرة الرئيس على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة.

وبشكل محدد، تبرز الأسئلة الآتية:

- ما هي العوامل التي تؤثر في القوة النسبية للقادة السياسيين والعسكريين الذين يمارسون سيطرة على القوات المسلحة؟
- كيف يؤثر دعم المكونات المجتمعية أو فصائل القوات المسلحة أو معارضتهما في قوة القيادة السياسية بالنسبة إلى القوات المسلحة؟
- كيف تؤثر الصلاحيات المؤسسية، كتلك التي تتعلق بالتعيين والترقية والإقالة، في ممارسة السيطرة السياسية على القوات المسلحة أو عدها؟
- يتضمن التحليل نقاشات حول مراحل محورية في العلاقات المدنية العسكرية في

مثل انقلاب الضباط الأحرار لإزاحة الملك فاروق من الحكم في يوليو/تموز عام ١٩٥٢ بداية ستة عقود من الحكم السلطوي، الذي لعبت القوات المسلحة المصرية في ظلّه دورًا مركزيًا في سياسة البلاد. ولقد أجريت الكثير من الدراسات حول الجيش المصري،^١ ولكن لا يتم تحليل مسألة تطور العلاقات المدنية العسكرية خلال هذه العقود بالقدر نفسه.

لقد اختلفت العلاقات المدنية - العسكرية كثيرًا في تاريخ مصر المعاصر، كما حدثت تقلبات مهمة في السيطرة السياسية التي يمارسها رؤساء الجمهورية المتعاقبين. ويمكن القول إن القائد الأقوى والذي يتمتع بالشخصية الأكثر جاذبية في تاريخ مصر الحديث، أي جمال عبد الناصر، فقد السيطرة على القوات المسلحة في منتصف الستينيات لصالح قائد الجيش آنذاك، المشير عبد الحكيم عامر. في المقابل، وبالرغم من ضعفه الواضح عند تسلمه زمام الحكم، مارس الرئيس أنور السادات سيطرة سياسية واسعة على القوات المسلحة. وبعد ذلك، سادت حالة من الاستقرار الواسع في العلاقات المدنية العسكرية لثلاثة عقود في مصر في ظل حكم الرئيس حسني مبارك. وبدا أن سيطرة مبارك السياسية على القوات المسلحة مؤكدة، إلى أن فقدها خلال بضعة أيام في انتفاضة عام ٢٠١١.

ما هي العوامل التي تفسر لماذا وكيف يستطيع الرؤساء المصريون أن يسيطروا على قواتهم المسلحة، ومتى تتداعى هذه السيطرة؟ تحمل الإجابات على هذا السؤال تداعيات هامة على فهم مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في مصر. قد توحى حالة السياسة في مصر هذه الأيام بأنه من الصعب أن تسير البلاد في المستقبل القريب على طريق الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة. غير أن فهم العوامل التي سمحت للرؤساء من إحكام السيطرة على الجيش في الماضي قد يلعب دورًا أساسيًا في ترقب متى يمكن إحكام السيطرة المدنية - أو يمكن الديمقراطية - على الجيش.

١. لقد تضمنت الدراسات السياسية والاجتماعية في مصر، منذ أن أنشئ النظام الجمهوري، إشارات إلى القوات المسلحة باستمرار. ومن بين الأعمال المعروفة حول الموضوع نذكر: أنور عبد الملك، مصر: مجتمع عسكري Egypt: Military Society نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٦٨؛ أليزير بيري، الضباط العسكريون في السياسة والمجتمع العربيين Army Officers in Arab Politics and Society، لندن: بريغر بال مول، ١٩٧٠؛ جون واتربري، مصر في عهدي ناصر والسادات The Egypt of Nasser and Sadat، منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٢؛ أموس بيرلماتر، مصر: دولة الحرس الإمبراطوري Egypt the Praetorian State، نيويورك، نيو جيرسي، كتب ترانزاكشن، ١٩٧٤؛ ب.ج. فاتيكوتيس (نسخة)، الجيش المصري في السياسة The Egyptian Army in Politics، منشورات جامعة بلومينغتون إنديانا، ١٩٦١.

- مصر خلال الحقبات الآتية:
- رئاسة محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك، من عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠١١
 - حقبة ما بعد مبارك، خلال الفترة الانتقالية في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئاسة محمد مرسي، من حزيران/يونيو ٢٠١٢ وحتى تموز/يوليو ٢٠١٣
 - رئاسة عدلي منصور المؤقتة
 - الحقبة التي تلت انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في أيار/مايو ٢٠١٤



١٤ مكونات الدعم المجتمعية والعسكرية

الاجتماعية النخبوية والمؤثرة لتأمين الدعم لحكمهم. وقد تنوعت الجهات الفاعلة والتكتلات في هذه الائتلافات عبر الزمن. فخلال الستينيات، حشد الرئيس عبد الناصر الدعم من قاعدة عمالية ومن الطبقة الوسطى، بعد أن أضعفت عمليات التأميم وغيرها من الإجراءات الطبقة الأرستقراطية. وفي الحقبة الأقرب إلى زمننا هذا، حظي حكم الرئيس حسني مبارك بدعم من الحزب الوطني الديمقراطي المهيمن في البلاد، ومن بعض مكونات الدولة، خاصة وزارة الداخلية. وقد شكلت قدرة المحافظة على هذه الائتلافات الاجتماعية وغير العسكرية تاريخيًا مصدر قوة بالنسبة إلى القادة السياسيين في علاقتهم مع القوات المسلحة.^٢

وقد أثر عامة الشعب بشكل عام أيضًا في توازن العلاقات المدنية العسكرية. قد يبدو هذا الأمر مربكًا، نظرًا إلى أن هيكلية الحكم المصري السلطوي لم تؤمن انتخابات حرة وعادلة. ولكن القادة السياسيين والعسكريين سعوا، في المراحل الحرجة، إلى استخدام تظاهرات الدعم الشعبي لتهميش خصومهم، أو لممارسة الضغط عليهم. وفي بعض الأحيان، سعى هؤلاء القادة عن عمد إلى حشد التظاهرات (وإلى هندستها أحيانًا) وإلى حث داعميهم على النزول إلى الشارع كشكل من أشكال الضغط السياسي وكتعبير عن قوتهم. والهدف من وراء ذلك ليس تشجيع عبادة الشخصية وإظهار الشرعية الشعبية فحسب، بل أيضًا لتعزيز موقع القائد المعني في تفاوضه مع القادة العسكريين.

وتصبح تظاهرات الدعم الحاشدة عاملًا مهمًا جدًا في الأزمات، عندما يسود عدم اليقين بشأن مستقبل البلاد ويظهر انشقاق بين القادة السياسيين والعسكريين. وتوضح القدرة على حشد الناس وحثهم على النزول إلى الشارع «التوكيل» الذي يتمتع به قائد سياسي أو عسكري ما من جزء من الشعب.^٣ ولكن يجب ألا يُنظر تلقائيًا إلى تظاهرات الدعم على أنها

منذ انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، اعتمد ميزان القوى بين القادة السياسيين والعسكريين في مصر غالبًا على قدرة رئيس الجمهورية على الحفاظ على قاعدة دعم داخل القوات المسلحة وخارجها على حد سواء. وقد أثرت العوامل الآتية في قاعدة الدعم هذه:

١. إذا كان القادة السياسيون أو العسكريون قد أقاموا شبكة من الأنصار في سلك الضباط، تدين بالولاء مباشرة إلى القادة الأفراد الذين أنشؤوها، لا إلى المؤسسات العسكرية الأوسع نطاقًا؛
٢. إذا كان القادة السياسيون والعسكريون قادرين على حشد مكونات داعمة لهم بشكل عام وإظهارها، لممارسة الضغط على نظراء كل منهم.

ينشأ مصدر الدعم الأول من داخل القوات المسلحة. فيمكن لقائد سياسي ما أن يكتسب ولاء واسع النطاق من سلك الضباط، عبر مختلف الوحدات والأقسام الإدارية، أو أن يتمتع بدعم متزايد من جماعات محددة من الضباط أو الوحدات. ويمكن لقائد عسكري بدلًا من ذلك أن ينشئ شبكة خاصة به ضمن القوات المسلحة على شكل فصيل. ويمكن للأدلة عن الانقسامات في القوات المسلحة أن تشير إلى وجود تكتلات وفصائل لها ولاءات مختلطة، فيكون بعضها داعمًا لرئيس الجمهورية والبعض الآخر داعمًا لضابط أو قائد عسكري محدد. وقد يفضل هؤلاء القادة العسكريون اعتماد سياسات محددة بشأن إدارة القوات المسلحة وشؤون الدولة، كما أنهم قد يسعون إلى تحدي سيطرة قائد سياسي ما على القوات المسلحة. لهذا السبب، لطالما كان الرؤساء المصريون حذرين من السماح للقادة العسكريين ذوي الشخصيات الجاذبة ببناء مراكز قوة يمكن استخدامها لممارسة الضغط على القيادة السياسية.

ثانيًا، سعى الرؤساء المصريون باستمرار إلى بناء مكونات مناصرة لهم ضمن المجموعات

٢. أنظر: ريسا بروكس، صياغة الاستراتيجية: السياسات المدنية العسكرية للتقييم الاستراتيجي Shaping Strategy: The Civil-Military Politics of Strategic Assessment، منشورات جامعة برينستون، ٢٠٠٨ ص. ٢٢؛ ريسا بروكس، العلاقات السياسية العسكرية واستقرار الأنظمة العربية Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن، المملكة المتحدة)، ١٩٩٨.

٣. للاطلاع على المزيد حول هذه الدينامية على نطاق أوسع، أنظر: كارن ريمر، الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية Military Rule in Latin America، بوسطن: أنون هايمان، ١٩٨٩، ص. ٤٣٠.

تأييد من المجتمع ككل، حتى لو ادعى القادة السياسيون والعسكريون ذلك.

ويمكن ملاحظة أهمية الاحتجاجات الاجتماعية، وتأثيرها في انشقاق الجيش عن السيطرة السياسية، في التحليلات التي تتناول ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وخلع الرئيس حسني مبارك من منصبه وتسلم القوات المسلحة زمام الحكم. وفرت تظاهرات المواطنين المصريين قاعدة شعبية لأعمال الجيش، ونقلت مركز السلطة من يدي الرئيس حسني مبارك إلى القوات المسلحة^٤، ولكن تأثير التظاهرات الحاشدة على العلاقات المدنية العسكرية ليس ظاهرة جديدة. فالتظاهرات الحاشدة الداعمة للقيادة العسكرية أو السياسية أو الرفضية لهما لظالما كانت محورية في صياغة العلاقات المدنية العسكرية المصرية خلال العقود الستة الماضية.

٤. للاطلاع على عمل أساسي حول تأثير التظاهرات الشعبية على الجيش المصري، أنظر: إيفا بيلين، «إعادة النظر في متانة السلطوية: دروس من الربيع العربي» "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism: Lessons from the Arab Spring"، السياسة المقارنة، الكتاب ٤٤، الرقم ٢ (٢٠١٢) ص. ١٢٧-١٤٩.

١،٢ سلطة التعيين والترقية والإقالة

وهناك أيضًا مجموعة أخرى من الصلاحيات الضرورية لتوسيع الهيمنة المدنية على القوات المسلحة. وتتضمن هذه الصلاحيات القدرة على اتخاذ القرارات في المسائل الاستراتيجية، وتخطيط سياسات الدفاع، وتحديد الموازنات. ويمكن إظهار السيطرة في هذا المجال من خلال التركيبات والقواعد التي تحكم الهيئات الرسمية للتداول وصنع السياسات. وقد بدأ هذا الأمر جليًا، على سبيل المثال، في التركيز الذي انصبَّ على صلاحيات وتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني وتركيبتهما في دستوري عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٤. فقد أعطي مجلس الدفاع الوطني صلاحيات رقابية على القوات المسلحة في كلا الدستورين، كما أعطي صلاحية اتخاذ القرارات في مسائل مثل نشر القوات المسلحة وإعلان الحرب.

وتظهر علاقات القوة أيضًا في الممارسات الفعلية أو في أنماط التفاعل غير الرسمية (أي في كيفية اتخاذ القرارات بحسب ما جرت عليه العادة، بغض النظر عن القواعد الرسمية). وبالرغم من وجود عوائق كثيرة تمنع معرفة ماذا يجري في الاجتماعات والمشاورات بين القوات المسلحة ورؤساء الجمهورية في مصر، يمكن للمحللين المطلعين أن يستدلوا إلى كيفية ممارسة السيطرة وإلى الجهة التي تمارسها من خلال تحليل الخيوط التي تصل إلى الصحافة ومراقبة النتائج الاستراتيجية والسياسات التي تُعتمد في نهاية المطاف. إن هذه الأدلة الدقيقة بالغة الأهمية لتقييم حقيقة السيطرة السياسية في مصر.

يمكن فهم العديد من الحقبات المحورية واللحظات الانتقالية في العلاقات المدنية العسكرية في مصر عبر التركيز على مظاهر علاقات القوة التي سبق ذكرها - أي القدرة على حشد الدعم في المجتمع وفي داخل القوات المسلحة، وإظهار هذا الدعم، بالإضافة إلى السيطرة على صلاحيات معينة، مثل سلطة التعيين.

إن العامل الآخر الذي أثر في العلاقات المدنية العسكرية هو القدرة على تغيير تركيبة القوات المسلحة. والأمر الهام بشكل خاص هو قدرة القادة السياسيين أو العسكريين على التحكم بصلاحيات التعيين والترقية والإقالة، التي تسمح لهم بالتأثير في تركيبة القوات المسلحة وبمنع انبثاق فصائل داخلها وتعزيز سيطرة المدنيين عليها.

إن قدرة التوظيف والتسريح بحرية ضرورية لكي يتمكن أي قائد سياسي من ممارسة السيطرة الطويلة الأمد على القوات المسلحة، وذلك يعود لسببين. أولًا، تسمح هذه الصلاحيات بإقالة أو تهميش القادة العسكريين الذين قد تكون مكائهم الشخصية ونفوذهم متزايدين في سلك الضباط، وذلك بهدف منع انبثاق أي خصوم عسكريين.

ثانيًا، تسمح هذه الصلاحيات لأي رئيس جمهورية بالتأثير في خيارات الضباط في القوات المسلحة وآرائهم بشكل عام. فيمكن لقائد سياسي ما أن يوسع نفوذه من خلال تعيين أفراد يدعمون آراءه الخاصة حول إدارة القوات المسلحة وحول سياسات الدفاع والمسائل العسكرية الاستراتيجية ودور القوات المسلحة في هيكليّة الدولة. ويسهل هذا الأمر سيطرة القائد السياسي وينشئ هيكليات تمنح الرئيس سلطة نهائية على القوات المسلحة.

لهذه الأسباب، فإن أحد الأمور الأساسية التي تشير إلى سيطرة مدنية على القوات المسلحة هو قدرة القادة المدنيين على تعيين ضباط كبار مسؤولين عن القوات المسلحة، مثل وزير الدفاع، وعلى ترقية الضباط العسكريين إلى مراتب أساسية.° غير أن سلطة التعيين والترقية والإقالة هي في الوقت نفسه نتيجة للنفوذ الحالي للقادة السياسيين والعسكريين ومصدر لهذا النفوذ. فمع ازدياد نفوذ القادة السياسيين، تزداد قدرة هؤلاء القادة على ضمان وصول مرشحهم إلى المراكز العليا في الجيش؛ وبعد وصول المرشحين إلى المراكز العليا، يستطيع القادة السياسيون هيكلة سلك الضباط عبر الترقيات وغيرها من الوسائل لتعزيز نفوذهم.

٥. تقرير المؤتمر الدولي لخبراء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في مدينة مونترال السويسرية في ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، «حكم قطاع الأمن في مصر؛ العلاقات المدنية العسكرية المصرية تحت المجهر»، ص. ٧.

٢ العلاقات المدنية العسكرية بين عامي ١٩٥٢ و ٢٠١١

وفي سلك الضباط على حد سواء، كعامل محدد أساسي لعلاقات القوة. ويوضح التحليل أيضًا أهمية صلاحية التعيين في تعزيز السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

يبحث هذا الفصل في العلاقات المدنية العسكرية من حقبة رئيس الجمهورية الأول لمصر بعد انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢، اللواء محمد نجيب، وصولًا إلى الرئيس حسني مبارك. ويبرز التحليل أهمية حشد الدعم، في المجتمع ككل

٢،١ العقيد عبد الناصر واللواء نجيب

ذي النفوذ والشعبية، بإلقاء خطابات في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ تحدد الخطوط العريضة لضرورة استعادة الديمقراطية. في المقابل، انحاز عبد الناصر إلى الجهات في الجيش والأجهزة الأمنية الناشئة التي رفضت التنازل عن السلطة لصالح البرلمان. واعتبرت تلك الجهات أنه يمكن لطليعة عسكرية أن تحوّل المجتمع إذا استمرت في الحكم.^٦

لقي موقف الرئيس نجيب دعمًا من ضباط في سلاح الفرسان وسلاح المدفعية. بدءًا من أواخر عام ١٩٥٢، بدأ ضباط من سلاح المدفعية بدعم الرئيس نجيب وإعادة إرساء الديمقراطية البرلمانية. وبدأ أن الضباط كانوا يعتقدون بأنه من الأفضل لمصالح الجيش المهنية إذا لم يحكم هذا الأخير البلاد.^٧ وبعد اعتقال عشرات الضباط، اجتمع مئات الضباط الآخرين من سلاح المدفعية لاستنكار هذه الممارسات. تم نزع الفتيل من التمرد الوشيك، ولكن الخلاف في سلك الضباط استمر. وفي شباط/فبراير ١٩٥٣، تمردت فصائل ضباط داعمة للرئيس نجيب من سلاح الفرسان، وكان أحد الأسباب هو الاحتجاج على المعاملة التي تلقاها نظراؤهم في سلاح المدفعية. وهدد هؤلاء الضباط بالتحرك ضد مجلس قيادة الثورة، ما دفع بالضباط الداعمين للمجلس إلى حشد قواهم لمساندته. واندلعت انتفاضة شعبية واسعة إثر ذلك؛^٨ فتدفق المتظاهرون الداعمون لنجيب إلى الشوارع، إلى جانب قادة الأحزاب

تظهر العلاقات بين اللواء نجيب والعقيد عبد الناصر في السنوات التي تلت انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ ضد الملك فاروق الدور المركزي الذي لعبته التعبئة الاجتماعية والتكتلات في سلك الضباط في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في مصر. كان العقيد عبد الناصر قائد حركة الضباط الأحرار، ولكنه اختار هو وزملاؤه الضباط اللواء نجيب، الأعلى منهم رتبة، لقيادة النظام بعد الثورة، ظنًا منهم أن مكانته سوف تسمح له بكسب احترام الشعب.^٩ وعندما تم الإعلان عن إنشاء الجمهورية المصرية في حزيران/يونيو ١٩٥٣، أصبح اللواء نجيب أول رئيس لها.

وفي أول سنتين بعد الانقلاب، ظهر خلاف بين الرئيس نجيب وعبد الناصر. فقد نشبت نزاعات في مجلس قيادة الثورة (وهو المجلس الحاكم الذي أنشأه الضباط الأحرار) حول إعادة إجراء الانتخابات النيابية وحول دور القوات المسلحة في الدولة الجديدة. ودعم الرئيس نجيب الخطوات المبكرة لحل الأحزاب السياسية ولاستتصال ما اعتبر عناصر فاسدة من هيكلية النظام القديم. ولكن في الأشهر التي تلت الانقلاب، بدأ الرئيس نجيب بالتعبير عن دعمه لإعادة الجيش إلى ثكناته ولاستعادة المؤسسات البرلمانية والأحزاب السياسية (ولكنه لم يدعم إعادة إرساء الديمقراطية الكاملة تمامًا).^{١٠} وبدأ الرئيس نجيب، الذي كان رئيس الدولة الرمزي

٦. كيرك بياتي، مصر في سنوات عبد الناصر، بولدر، مولورادو، منشورات ويستفيو، ١٩٩٤، ص. ٦٨. بقي عبد الناصر في الواقع رئيس مجلس قيادة الثورة، وتولى منصب رئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر ١٩٤٢، وشغل منصب وزير الداخلية حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢.

٧. يمكن الاطلاع على سرد شامل لهذه الأحداث، مستند إلى مصادر عربية، في بياتي، مصر في سنوات عبد الناصر Beattie, Egypt during the Nasser Years. ص. ٨٥-١٠٣. أنظر خصوصًا: ص. ٨٩، ٩٢-٩٧. أنظر أيضًا: حازم قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة، طريق مصر إلى الثورة Soldiers, Spies and Statesmen, Egypt's Road to Revolt، منشورات فيرسو، ٢٠١٣.

٨. حازم قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة، طريق مصر إلى الثورة Soldiers, Spies and Statesmen, Egypt's Road to Revolt، منشورات فيرسو، ٢٠١٣.

٩. للاطلاع على آراء الضباط، أنظر: بياتي، مصر في سنوات عبد الناصر Egypt During the Nasser Years. ص. ٩٢؛ قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة Soldiers, Spies and Statesmen، ص. ٣٠.

١٠. قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة Soldiers, Spies and Statesmen، ص. ٣٢.

تظهر هذه الأحداث أهمية الفصائل والقدرة على حشد الدعم الاجتماعي في صياغة العلاقات المدنية العسكرية. فقد شكلت شعبية الرئيس نجيب وقدرته على تعبئة مناصريه في الجيش والمجتمع في البدء عائقًا كبيرًا أمام عبد الناصر وحلفائه. واعتمد نجاح عبد الناصر في تهمة الرئيس نجيب في نهاية المطاف على قدرته على تهمة داعمي الرئيس في سلك الضباط وعلى تعبئة قاعدة اجتماعية خاصة به لمواجهة الرئيس.

ومجموعات مدنية متعددة. تم نزع فتيل التمرد، ولكن أجبر العقيد عبد الناصر على التراجع (مؤقتًا). وتعرقلت الجهود الرامية إلى تهمة الرئيس نجيب بسبب المعارضة في داخل القوات المسلحة وبسبب شعبيته وقدرته على تحريك الشعب المصري إلى الشارع.

ولكن كان الرئيس نجيب قد اتخذ القرار المصري بترقية اللواء عبد الحكيم عامر إلى رتبة مشير. وبهذه الخطوة، سلم الرئيس نجيب صلاحيات التعيين إلى المشير عبد الحكيم



عامر، ولم يبق لديه الكثير من الوسائل لزيادته داعميته في الجيش، باستثناء المتعاطفين معه من سلاح المدفعية وسلاح الفرسان.^{١١} أدرك الرئيس نجيب الخطأ الذي ارتكبه في نهاية المطاف، وحاول استعادة صلاحيات التعيين من قادة الكتائب وسائر القادة الأعلى منهم رتبة، غير أنه فشل في مساعاه هذا.^{١٢} وتظهر هذه الحادثة أهمية التعيينات التي يجريها رؤساء الجمهورية المصريون في صياغة الولاء والخيارات في سلك الضباط.

وبدوره، سعى عبد الناصر إلى تعبئة قاعدة دعم خاصة به. فبحسب أحد المحللين، «لم يغفل عبد الناصر درس "قوة الشارع"». ^{١٣} وكان الاتفاق مع قيادة جماعة الإخوان المسلمين أساسيًا في جهود عبد الناصر. وقد انحاز الإخوان بالتالي إلى عبد الناصر وأصدروا تصريحات حول ضرورة منع انبثاق نظام برلماني فاسد مجددًا. وفي أواخر آذار/مارس ١٩٥٤، أقامت القوى المعارضة للبرلمان تحالفات مع المجموعات العمالية، وأقيمت تظاهرات ضخمة في القاهرة.^{١٤} شكل ذلك منعطفًا في العلاقات المدنية العسكرية. وبالرغم من أن نجيب بقي رئيسًا بالاسم لسنتين حتى عام ١٩٥٦، عندما خلفه عبد الناصر مع تمرير دستور عام ١٩٥٦، لم يكن له نفوذ يذكر.

١١. قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة Soldiers, Spies and Statesmen، ص. ٢٩.

١٢. جيسي فيريس، مراهنة عبد الناصر: كيف أدى التدخل في اليمن إلى حرب الأيام الستة وإلى تراجع القوة المصرية Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the decline of Egyptian Power، منشورات جامعة برينستون، ٢٠١٣، ص. ٤٨.

١٣. بياتي، مصر في سنوات عبد الناصر Egypt During the Nasser Years، ص. ٩٤.

١٤. وقف قادة الإخوان المسلمين إلى جانب عبد الناصر بادئ الأمر، ولكنهم انقلبوا عليه عندما اشتدت التوترات تحت حكمه. وبالتالي، قمع عبد الناصر الإخوان المسلمين. وتعكس هذه الديناميات بشكل لافت ما حدث بين القوات المسلحة المصرية والإخوان المسلمين في عهد الرئيس محمد مرسي. للاطلاع على المزيد حول هذه النقطة، أنظر: قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة Soldiers, Spies and Statesmen، ص. ١٥-٤٢.

٢،٢ الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر

العسكرية. فقد تمتع عبد الناصر، كونه رئيسًا للجمهورية، بلقب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأمسك رسميًا بصلاحيات تعيين الضباط الكبار فوق رتبة قائد كتيبة.^{١٨} ولكن في الواقع، فإن عامر هو الذي كان يمسك بصلاحيات التعيين والترقية والإقالة. وثبت أن سلطة عامر هذه، بالإضافة إلى منحه امتيازات خاصة لضباطه المفضلين، كانا عاملين محوريين في قدرته على إنشاء مركز قوة داخل القوات المسلحة. وأدرك عبد الناصر بدوره أهمية هذه الصلاحيات، وسعى إلى استعادتها من عامر. ومن بين الأمثلة البارزة على جهود عبد الناصر في هذا المجال إعادة تنظيم الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ على شكل مجلس رئاسي.^{١٩} وأنشئ هذا المجلس ظاهريًا لتوفير هيكلية تنفيذية جديدة وجماعية للدولة. ولكن في الواقع، كان إنشاء المجلس ذريعة لاستعادة السيطرة على القوات المسلحة من يدي عامر. فقد حاول عبد الناصر في البداية إقناع عامر بأن انضمامه إلى المجلس يتطلب تنحيه من منصبه كمشير للجيش. وسعى عبد الناصر بعد ذلك إلى إعطاء المجلس الجديد صلاحيات التعيين والإقالة. وبدا بادئ الأمر أن عامر موافق على هذه التغيرات، فقد قدم استقالته في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. وتوارى بعد ذلك عن الأنظار، مثيرًا تساؤلات حول ما إذا كان سيوافق في نهاية الأمر على التخلي عن سيطرته على القوات المسلحة.

وفي مسعى واضح لكسب موافقة عامر على التخلي عن سيطرته المباشرة على القوات المسلحة، عرض عبد الناصر عليه منحه منصبًا جديدًا (ذي صلاحيات ومسؤوليات مبهمه)، هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وكان المجلس الرئاسي في المبدأ سيحتفظ بصلاحيات التعيين والإقالة. وفي خطوة أظهرت مهاراته التكتيكية، أصدر عامر إثر ذلك رسالة استقالة دعا فيها إلى إعادة إرساء الديمقراطية في

تظهر العلاقات بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في الستينيات أيضًا أثر الدعم الاجتماعي (من القوات المسلحة ومن الشعب ككل) وأثر سلطة التعيين (وتبعات هذه السلطة على الولاءات في سلك الضباط) على العلاقات المدنية العسكرية.^{٢٠} عندما عُيِّن اللواء عامر مشيرًا للجيش عام ١٩٥٣، كانت صديقًا مقربًا وموثوقًا لعبد الناصر. وبعد حسم النزاع بين عبد الناصر ونجيب عام ١٩٥٤ وضمن قيادة عامر للجيش، انصب اهتمام عبد الناصر على السياسة. وبحلول أوائل الستينيات، كان عبد الناصر يركز على تحقيق البرنامج «الثوري» للنظام. فقد أنشأ ائتلافًا بين عمال المدن والطبقة الوسطى الريفية، وتابع ممارسة سياسات تتعلق بملكية الأراضي وحقوق العمال، ووفر مساعدات مالية تعطي الأفضلية إلى هذه الطبقات الاجتماعية. ومن خلال القيام بهذه الخطوات، أنشأ عبد الناصر قاعدة اجتماعية داعمة لرئاسته.^{٢١}

في المقابل، ركز اللواء عامر على الجيش. وكمشير للجيش، بدأ عامر بكسب ولاء سلك الضباط بثبات من خلال منح مروءوسيه الأوفياء علاوات. ومع الوقت، تمكن عامر من توسيع نفوذه على الجيش على حساب عبد الناصر بفضل شبكة الرعاية التي أنشأها. أما عبد الناصر فحافظ على حلفائه في حركة الضباط الأحرار وحشد داعمين له في الأجهزة الأمنية والاستخبارية الناشئة.^{٢٢} ونظرًا إلى أن كلا من عبد الناصر وعامر كانا نافذين في مجاليهما، تحولت العلاقة بين الرجلين بحلول أوائل الستينيات إلى منافسة للسيطرة على القوات المسلحة.

وتظهر العلاقة بين عبد الناصر وعامر الدور المحوري لصلاحيات التعيينات والإقالات العسكرية في صياغة العلاقات المدنية

١٥. للاطلاع على سرد شامل حول العلاقات المدنية العسكرية في عهد كل من عبد الناصر والسادات، أنظر: ريسا بروكس، صياغة الاستراتيجية: السياسات المدنية العسكرية للتقييم الاستراتيجي *Shaping Strategy: The Civil-Military Politics of Strategic Assessment*، منشورات جامعة برينستون، ٢٠٠٨.

١٦. بايكر، ثورة مصر الغامضة في عهدي عبد الناصر والسادات *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*، كايمبريدج: منشورات جامعة هارفرد، ١٩٧٨.

١٧. قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة *Soldiers, Spies and Statesmen*، ص. ٢٠-٢١.

١٨. جيسي فبريس، مرآة عبد الناصر: كيف أدى التدخل في اليمن إلى حرب الأيام الستة وإلى تراجع القوة المصرية *Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the decline of Egyptian Power*، منشورات جامعة برينستون، ٢٠١٣.

١٩. إن السرد الأفضل لأنشطة المجلس موجود في: فبريس، مرآة عبد الناصر *Nasser's Gamble*، ص. ٢٧-٤٩، ٦١-٦٩. فقد المجلس الرئاسي دوره وتم استبداله في نهاية المطاف بمجلس الشعب. أنظر: فبريس، ص. ٦٨، ١٤٠.

(على ما يبدو). وبالتالي، تحولت علاقات القوة بشدة إلى صالح القيادة السياسية. وفي سنواته الثلاث الأخيرة كرئيس قبل وفاته عام ١٩٧٠، استعاد عبد الناصر صلاحيات التعيين والترقية والإقالة عن حق. وعيّن قادة عسكريين جدًّا وطهر سلك الضباط من خلال إحالة أعداد كبيرة من الضباط إلى التقاعد.

وتوضح هذه الأحداث التاريخية الدور المحوري لصلاحيات التعيين في صياغة العلاقات المدنية العسكرية: فقد أدت سيطرة عامر على الترقيات والتعيينات إلى انبثاق فصيل ضمن سلك الضباط يدين بالولاء الشخصي إلى المشير، ما سمح للأخير بتحدي سلطة عبد الناصر الأوسع نطاقًا على القوات المسلحة. كذلك، فإن استعادة عبد الناصر لصلاحيات التعيين والترقية والإقالة بعد وفاة عامر سمحت له بتطهير سلك الضباط وإعادة هيكلته، ما مهد الطريق لممارسته سيطرة أوسع نطاقًا على القوات المسلحة بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ إلى حين وفاته عام ١٩٧٠.

مصر، مما شكل رفضًا مباشرًا لهيكلية الدولة الحالية.^{٢٠} وانتشرت أخبار تشير إلى انتظام مجموعة الضباط المؤثوقين المقربين من عامر لمعارضة موقفه هذا. وعندما التقى عبد الناصر بعامر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ لحل المسألة، توافق الطرفان على أن يحتفظ عامر بلقب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وعلى أن يتم تعيين مشير جديد في المستقبل القريب. غير أن ذلك لم يحدث، واحتفظ عامر بمنصبه وبهيمنته على الجيش.

ولم يتم حل الخصومة بين عبد الناصر وعامر إلا بعد الهزيمة المروعة التي تكبدتها مصر في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ مع إسرائيل. فقد أدى تسييس الجيش في ظل قيادة عامر إلى الإضرار بقدراته المهنية بشدة؛ فكان تدريب الجيش وقيادته في الحضيض، وكان أداءه في الحرب مروغًا. وكان هذا الأمر دليلًا ساطعًا على أن الجيش كان عاجزًا عن التركيز على مهامه الأساسية، وأنه كان عالقًا وسط المناورات السياسية. وفي نهاية المطاف، تحمل الجيش عبء إدراك المجتمع المصري للهزيمة المذلّة التي تكبدها في الحرب، وتدهور احترام المجتمع للجيش بشكل واسع. ومهدت هذه الديناميات الاجتماعية بدورها الطريق لتحول جذري في ميزان القوى في العلاقات المدنية العسكرية في مصر.

وبعد الهزيمة المدمرة والمروعة لمصر في الحرب ببضعة أيام فقط، أعلن الرئيس عبد الناصر استقالته، مظهرًا فطنته الاستراتيجية.^{٢١} فقد أدت استقالته إلى تظاهرات عارمة. ويرجع أن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشأه عبد الناصر عام ١٩٦٢، والذي أصبح الحزب السياسي الوحيد في البلاد، قد نظم بعض هذه التظاهرات. ولكن بصرف النظر عن ذلك، تدفق المواطنون المصريون إلى الشوارع مطالبين ببقاء عبد الناصر في منصبه. وبالتالي، بقي عبد الناصر رئيسًا، مكتسبًا زخمًا جديدًا بفضل هذا التوكيل الشعبي. وبعد ذلك بشهرين، قام عبد الناصر بخطوة أخيرة ضد عامر، الذي اعتقل وانتحر

٢٠. فيريس، مراهنة عبد الناصر Nasser's Gamble، ص. ٦٦.

٢١. أنظر: سعيد أبو الريش: عبد الناصر: العربي الأخير Nasser: The Last Arab، منشورات توماس دون، ٢٠١٤.

٢،٣ الرئيس أنور السادات وسلك الضباط

خصم عسكري مؤثر ينافس في منصبه، تأكد السادات من عدم معارضة القادة العسكريين لاستراتيجيته المثيرة للجدل في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ (وفي مفاوضات السلام التي تلتها) مع إسرائيل. ولتحسين هذا النفوذ، اختار السادات، الذي عارض الفساد الذي ساد تحت قيادة عامر وحله لسلك الضباط في بداية وأواسط الستينيات، ضباطاً يركزون على مسؤولياتهم المهنية.

وركز الجيش بشدة على معالجة التحدي الخارجي الذي سببته خسارة الأراضي في الحرب. وكان السادات محظوظاً أيضاً لأنه، من منظور القوات المسلحة المصرية، كانت البلاد تواجه تحدياً عسكرياً هائلاً،^{٢٢} يتمثل باحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء وبتحصيناتها على طول قناة السويس.

علاوة على ذلك، بحث السادات عن الضباط الذين يؤكدون التزامهم الشخصي بعدم التدخل في السياسة، مثل المشير محمد عبد الغني الجمسي.^{٢٤} فبالرغم من أن مذكراته تظهر خيبة أمله بسياسات السادات وقراراته قبل الحرب وخلالها وبعدها، امتثل المشير الجمسي لتلك القرارات.^{٢٥} وبدا أن الجمسي كان يعتبر نفسه «ضابطاً مهنيًا»، مهمته الخضوع للقيادة السياسية في ما يخص السياسات.

كانت للسادات استراتيجية محددة في استخدامه لسلطة التعيينات، فكان يعطي خصومه مناصب أساسية بشكل دائم، ثم يقبلهم عندما يتوقع أن يبدووا بمعارضته.^{٢٦} كذلك، مارس السادات سيطرة على عملية صنع القرار، مهمشاً في بعض الأحيان قادته العسكريين في التداول حول المسائل الاستراتيجية والسياسات الكبرى، وملغياً قراراتهم القيادية مباشرة خلال حرب

لا يمكن فهم علاقة الرئيس أنور السادات بالجيش من دون الرجوع إلى السنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر والتغييرات التي أجريت خلالها. وتسلط علاقة السادات بالجيش، بشكل خاص، الضوء على ثلاثة مواضيع متكررة في العلاقات المدنية العسكرية في مصر:

- أهمية عدم وجود فئات معادية داخل القوات المسلحة للحفاظ على السيطرة السياسية عليها؛
- قدرة رئيس الجمهورية على استخدام صلاحيات التعيين لمنع انبثاق خصوم عسكريين وللحفاظ على امتثال سلك الضباط للقرارات الرئاسية؛
- استخدام الصلاحيات المذكورة لتعيين ضباط يمتلكون فهمًا محددًا لأدوارهم كضباط عسكريين، والأثر الذي قد يحدثه هؤلاء في سلك الضباط بشكل عام.

مع أن السادات اختير في البدء، بعد وفاة عبد الناصر، من قبل النخبة السياسية بسبب ضعفه السياسي المتصور، لا بالرغم منه، استطاع أن يستفيد من تغير ميزان القوى الذي طرأ على العلاقات المدنية العسكرية بعد حرب عام ١٩٦٧. بالإضافة إلى ذلك، أثبت السادات براعته في مجال التكتيك. ففي أيار/مايو ١٩٧١، أقال السادات العديد من الخصوم الأقوياء في النخبة السياسية اليسارية الموالية لعبد الناصر وفي الأجهزة الأمنية وهمشهم. بالإضافة إلى ذلك، وكجزء مما سمي بـ«الثورة الإصلاحية»، استطاع السادات أن يزيح قائد الجيش الفريق أول محمد فوزي، الذي وقف إلى جانب هذا الجزء من النخبة.^{٢٢} وأدى ذلك إلى سيطرة السادات على الجيش، الذي كان يفتقر للقيادة المؤثرين وللصلاحيات القوية. واستخدم السادات صلاحيات التعيين إلى أقصى حدودها، لأغراض محلية ودولية. فبالإضافة إلى ضمان عدم انبثاق

٢٢. ريمون هينبوش، السياسة في مصر في عهد السادات Egyptian Politics Under Sadat، منشورات جامعة كامبريدج، ١٩٨٥، ص. ٤٢-٤٤؛ وكيرك بياتي، مصر في سنوات السادات Egypt during the Sadat Years، لندن: بالغريف، ٢٠٠٠، ص. ٦٢-٧٦.

٢٣. للاطلاع على المزيد حول تأثير التهديدات الدولية على العلاقات المدنية العسكرية، أنظر، مايكل س. ديش، السيطرة المدنية على الجيش: المناخ الأمني المتغير Civilian Control of the Military: The Changing Security Environment، منشورات جامعة جونز هوبكينز ١٩٩٩.

٢٤. أنظر: محمد عبد الغني الجمسي، حرب تشرين الأول/أكتوبر: مذكرات المشير الجمسي المصري The October War: Memoirs of Field Marshal El Gamasy of Egypt، القاهرة، منشورات الجامعة الأمريكية في القاهرة.

٢٥. محمد عبد الغني الجمسي، حرب تشرين الأول/أكتوبر: مذكرات المشير الجمسي المصري The October War: Memoirs of Field Marshal El Gamasy of Egypt، القاهرة، منشورات الجامعة الأميركية في القاهرة.

٢٦. بروكس، صياغة الاستراتيجية Shaping Strategy، ص. ١٣٢-١٣٧.

قانون مسؤولية التدريب العسكري الخارجي Foreign Military Training Responsibility Act (مجلس النواب الأمريكي ١٥٩٤، ٢٦ أبريل ٢٠٠١).

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وسمحت السيطرة على عملية صنع القرار وعلى صلاحيات التعيين بدورها للسادات بتخطيط حرب تشرين الأول/أكتوبر وخوضها وفقاً لتصوره حول الحرب المحدودة، الهادفة إلى تحفيز المفاوضات مع إسرائيل بشأن النزاعات حول الأراضي بين البلدين. وقد أصر السادات على ممارسة استراتيجية الحرب المحدودة هذه بالرغم من معارضة سلسلة القيادة العسكرية الشرسة أحياناً قبل الحرب وخلالها.

واستخدم السادات أيضاً سلطة التعيينات لضم  امتثال قادته العسكريين للتنازلات التي قدمها في المفاوضات التي أدت إلى معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل. فقد حملت عملية السلام تبعات هامة على مصالح الجيش المهنية، فهي سببت غموضاً وتأخيراً في توريد السلاح، إذ كانت البلاد تنتقل من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة كمورد أساسي للسلاح. وكانت بنود المعاهدة نفسها تتطلب أيضاً تجريد شبه جزيرة سيناء بالكامل تقريباً من السلاح. وبالرغم من ذلك، استطاع السادات أن يستخدم سلطة التعيينات بشكل استراتيجي لتهميش خصومه قبل أن يتمكنوا من التحريض على تحدي مبادراته خلال السبعينيات. وخلافاً لتجربة عبد الناصر مع عامر في الستينيات، لم يكن هناك من فصيل في الجيش يمكن له أن يشكل تهديداً منظماً ومباشراً لسلطة السادات وصلاحياته في اتخاذ القرارات.

٢،٤ الرئيس مبارك، ووزير الدفاع أبو غزالة، والمشير طنطاوي

ذاتياً في تصنيع المنتجات الحيوية. وفي عهد مبارك، ضمنت هذه الشركات، بالإضافة إلى وزارة الإنتاج الحربي، ليس فقط قدرة الجيش على تصنيع المعدات والخدمات الضرورية للقوات المسلحة، بل أيضاً سيطرته على شركات تعنى بأنشطة متعددة تمتد من المنتجات الزراعية، والصناعة، وتصل إلى تقديم عدد من الخدمات في الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى ذلك، استفادت هذه الشركات من اليد العاملة المجانية عملياً، التي تمثلت بالمجندين، ومن المصاريف المدعومة من الدولة مثل الطاقة. كذلك، لم تسدد الشركات التي يملكها الجيش الضرائب للدولة، ولم تكن خاضعة للرقابة البرلمانية.

وشكل منح الأولوية المتقاعدين وظائف سهلة برواتب مرتفعة في الجهاز الإداري المدني والاقتصادي للدولة وسيلة أخرى لضمان السيطرة السياسية. فلدى تقاعدهم، كان بإمكان الضباط الكبار أن يتوقعوا حصولهم على مناصب في مجال الخدمة المدنية، في مؤسسات الدولة ومرافقها وشركاتها القابضة، كما وفي الوزارات، بما في ذلك في مجالات العقارات والإسكان والبناء والتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي.^{٢٨} وتضمنت هذه الممارسات أيضاً تعيين ضباط عسكريين متقاعدين كمحافظين وكموظفين في إدارة المحافظات. ووفقاً لدراسة أجراها هشام بو ناصيف، خلال تولي مبارك سدة الرئاسة، كان الضباط المتقاعدون يشغلون ما يفوق ٢٠٠٠ منصب في الحكومات المحلية. وكان ٦٣ محافظاً من أصل ١٥٦ من الضباط المتقاعدين؛ وحتى في الحالات التي لم يكن فيها المحافظ ضابطاً متقاعداً، كان عسكريون سابقون يشغلون المناصب الأساسية في إدارات المحافظة.^{٢٩}

كان لهذا الوضع أثران مهمان. أولاً، كان ذلك يعني أن الضباط العسكريين، سواء أكانوا في الخدمة أو متقاعدين، يشغلون مناصب قيادية في أماكن

تماماً كمن سبقه، ثبت أن قدرة الرئيس حسني مبارك على تعيين قادته العسكريين وإقالتهم كانت عاملاً أساسياً في تمكينه من إجهاض التحديات التي تواجهه سيطرته على القوات المسلحة. ويبدو هذا الأمر واضحاً على سبيل المثال في علاقات مبارك مع وزير الدفاع في عهده، محمد عبد الحليم أبو غزالة، خلال الثمانينيات. ففي حين نفى أبو غزالة أن يكون لديه أي طموح سياسي، كان مع ذلك قائداً عسكرياً مؤثراً ذا شعبية واسعة جداً.^{٣٠} وكان مبارك يخشى، بحسب ما ساد من تحليلات، أن يتمكن أبو غزالة من حشد داعمين يدينون بالولاء له مباشرة، لا للرئيس، وأن يشكل بالتالي تهديداً محتملاً للهيمنة الرئاسية. وبعد فترة من تدبير المكائد له، نجح مبارك في إقالة أبو غزالة من منصبه كوزير للدفاع. وبعد إقالة أبو غزالة، عين مبارك في النهاية المشير محمد حسين طنطاوي وزيراً للدفاع. وبدا أن طنطاوي، الذي لطالما جرى الاستخفاف به باعتباره خادماً لمبارك، يفتقد للشخصية الجاذبة وللمهارة السياسية اللتين تسمحان له ببناء مركز قوة مستقل في القوات المسلحة.

وكانت العلاقة بين الرئيس مبارك وقادته العسكريين تستند إلى التزام ضمني بأن يدعم القادة العسكريون الرئيس في منصبه وبأن يتنازوا له عن السيطرة على أجهزة الدولة الأوسع نطاقاً. وفي المقابل، تحظى القوات المسلحة بفوائد اقتصادية، ويحظى الضباط الكبار بفوائد خاصة على شكل مكافآت وعلاوات.

وفي عهد مبارك، استفادت القوات المسلحة من نمو الشركات التي يسيطر عليها الجيش والموجهة إلى السوق المدنية. ويمكن العودة بجذور هذه الشركات إلى حقبة السادات وإنشاء الهيئة العربية للتصنيع في عام ١٩٧٥ (التي كانت تهدف ظاهرياً إلى تزويد الأعضاء فيها بقدرات صنع الأسلحة)، بالإضافة إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية عام ١٩٧٩ لمنح الجيش اكتفاءً

٢٧. روبرت سبرينغبورغ، «المشير والرئيس: العلاقات المدنية - العسكرية في مصر اليوم» "The Field Marshal and the President: Civil-military relations in Egypt Today" مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٨٧).

٢٨. صايغ، فوق الدولة Above the State، ص. ١٦-١٧. زينب عبد الماجد، «الجمهورية المصرية للضباط المتقاعدين» "The Egyptian Republic of Retired Officers"، Foreignpolicy.com، ٨ أيار/مايو، ٢٠١٢.

٢٩. هشام بو ناصيف، متمسكون بمبارك: المهن الثانية والمكافآت المالية للنخبة العسكرية المصرية ١٩٨١-٢٠١١ Wedded to Mubarak: The Second Careers and Financial Rewards of Egypt's Military Elite، ٢٠١١-١٩٨١، ميدل إيست جورنال، ٦٧، العدد ٤ للعام ٢٠١٢؛ يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر Above the State: the Officers Republic in Egypt، مؤسسة كارني للسلام الدولي، آب/أغسطس ٢٠١٢.

العقد الأخير من عهده، خصص الرئيس مبارك موارد مهمة لوزارة الداخلية. ورأى الكثير من المحللين أن الهدف من هذه الجهود كان إنشاء قاعدة قوة بديلة عن القوات المسلحة.^{٣٠} ولكن بقيت موارد الجيش بالمطلق مهمة، وبقي دوره في الدولة فاعلا. ولكن استدارة مبارك إلى وزارة الداخلية مهمة في فهم شكاوى الضباط الكبار عشية ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

مع الوقت، وبالرغم من الموقع المميز الذي منحه نظام مبارك للجيش المصري، نشأت توترات بين الرئيس وبين الضباط العسكريين. ومن بين هذه التوترات الحديث عن نفور الجيش من نجل مبارك، جمال، ومعارضة خلافة جمال للرئيس مبارك في منصبه. فبالإضافة إلى عدم خدمته في الجيش، كان جمال مبارك يرأس نخبة من رجال الأعمال في الحزب الوطني الديمقراطي، تهدد مخططاتها الهادفة إلى إرساء الليبرالية بإثراء طبقة رجال الأعمال على حساب مصالح الجيش الاقتصادية.^{٣١} وفي النهاية، من الجدير ذكره أن مصر شهدت إضرابات وحالات أخرى من الاضطراب والاستياء الشعبي في السنوات التي سبقت الانتفاضة. وقد فضحت التظاهرات ضعف دولة مبارك وغياب القواعد الشعبية الداعمة لها.

باختصار، كان للجيش موقع مميز نسبياً في عهد مبارك. ولكن مع بدء التظاهرات ضد مبارك في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، برزت توترات كبيرة في العلاقات المدنية العسكرية في مصر.

خلال التظاهرات، انتقل مركز صنع القرار إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبدأ قاداته بإصدار البيانات والتصاريح مباشرة إلى الجمهور حول نواياهم في التظاهرات. وظهر هذا الانتقال بشكل أوضح من خلال الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل يوم من تأمين القادة العسكريين مغادرة مبارك لمنصبه. فلم يحضر مبارك هذا الاجتماع، رغم أنه،

كثيرة في الدولة - باستثناء الحزب السياسي المهيمن في البلاد، الحزب الوطني الديمقراطي - و(معظم) المناصب الوزارية. وفي حين أن قيادة الجيش كانت تمتعت النفوذ المتزايد لوزارة الداخلية في العقد الأخير من حكم مبارك، من المهم ألا ننسى، كما هو مذكور أدناه، أن الجيش لم يكن مهمشاً إطلاقاً: فالضباط العسكريون كانوا متغلغلين في الدولة، وهم شكلوا محوراً أساسياً في توسيع سيطرة الدولة عبر دورهم في الحكم المحلي.^{٣٢} وثانياً، سمح تعيين الضباط المتقاعدين بتشكيل آلية مهمة لنشر السيطرة السياسية والحفاظ عليها، من خلال قيادة الضباط الكبار، عبر القوات المسلحة. فالضباط الكبار كانوا المستفيدين الأساسيين من العلاوات الخاصة والمناصب في المشاريع الاقتصادية وفي الجهاز الإداري المدني للدولة، سواء أكانوا في الخدمة أو متقاعدين. وبالتالي، عبر إغرائهم بمناصب مع رواتب مرتفعة بعد التقاعد وبعلاوات أخرى خلال سنوات الخدمة، يمكن التوقع بأن الضباط في المستوى المتوسط سيقفون أوفياء للرئاسة خلال تدرجهم في سلسلة القيادة العسكرية.^{٣٣}

ولا بد من مناقشة الوجهين الآخرين لعلاقة مبارك بالقوات المسلحة. أولاً، خلال عهد مبارك، تم منح الجيش استقلالية إدارية واسعة. وكنتيجة جزئية لذلك، لعب الجيش دوراً فعالاً في تحديد مهماته الخاصة كي لا تشمل الحفاظ على الأمن في الداخل، أو، على سبيل المثال، مكافحة التمرد في الصعيد خلال التسعينيات. وقد سبب هذا الأمر بعض التوترات داخل سلك الضباط، الذي اعتقد أن دوره الأساسي هو في التحضير للحرب، بالرغم من غياب عدو خارجي واضح تبعاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل. وثانياً، أدى عدم اضطلاع الجيش بدور حفظ الأمن في الداخل إلى توجيه الموارد والسلطة إلى وزارة الداخلية، التي أصبحت قواتها الأمنية مسؤولة عن ضبط الأمن واستئصال أي معارضة محتملة للدولة (بالإضافة إلى محاربة التمرد في الصعيد خلال التسعينيات). بالإضافة إلى ذلك، وخصوصاً خلال

٣٠. هذه هي الحجة الأساسية في: صايغ، فوق الدولة.

٣١. صايغ، فوق الدولة، ص. ٥.

٣٢. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول بروز وزارة الداخلية، أنظر: قنديل: الجنود والجواسيس ورجال الدولة - Soldiers, Spies and Statesmen.

٣٣. شانا مارشال وجوشوا ستانتشر، «ألوية مصر ورأس المال العابر للحدود» "Egypt's Generals and Transnational Capital"، مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط، 262Mer.

بدا أن القوات المسلحة وحدة متلاحمة وأن انضباطها سليم. ولكن بعد عزل مبارك، انتشرت إشاعات تفيد بأن الضباط الصغار فقدوا إعجابهم بالقيادة القديمة الخاضعة للمشير طنطاوي.^{٢٦} ولم يكن واضحاً ما الذي كان سيحدث في حال أن القوات المسلحة تلقت أوامر لإطلاق النار على المتظاهرين.

في هذا الصدد، تظهر تجربة مبارك خطراً محتملاً، أو مقايضة في استخدام سلطة التعيينات لضمان عدم انبثاق خصوم من داخل القوات المسلحة. قد يكون مبارك نجح في منع انبثاق تهديد من قيادة القوات المسلحة، من خلال الاتكال على مجموعة ضباط من الجيل القديم والموثوق. ولكن من خلال القيام بذلك، أوجد مبارك قاعدة للشقاق في الصفوف التي هددت قدرة القيادة على الدفاع عنه خلال ثورة العام ٢٠١١. ففي حال أن القيادة العسكرية الخاضعة لسيطرة المشير طنطاوي فكرت في استخدام القوة في مرحلة ما، لكان تهديد تلاحم الجيش واحتمال حصول تمرد كبيراً. فلو قاوم الضباط الأصغر سنًا مثل هذه الأوامر، لمثل ذلك عائقاً مهمًا لقدرة القوات المسلحة على الدفاع عن رئاسة مبارك.^{٢٧}

كرئيس للجمهورية، يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

إن فهم سبب فقدان الرئيس مبارك سيطرته على الجيش يتطلب الانتباه إلى أثر الدعم الاجتماعي في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في مصر. بعد التظاهرة الأولية في ٢٥ كانون الثاني/يناير، إنتشرت التظاهرات بسرعة، وأصبحت تمثل مختلف الطبقات والمجموعات الاجتماعية في مختلف المدن المصرية. وأصبح الجيش خط الدفاع الأخير عن النظام، بعد أن فشلت الشرطة في قمع التظاهرات وبعد اختفائها من الشوارع في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وبالرغم من تردده بادئ الأمر، تبنى المجلس الأعلى للقوات المسلحة توكيل الشعب المصري، معلناً في ٣١ كانون الثاني/يناير أن الجيش لن يطلق النار على المتظاهرين وصرح بأنه سيحمي مصالح الشعب.^{٢٤}

وسمحت الانتفاضة للجيش باستعادة تفوقه بعد عقد من الزمن، شهدت مصر خلاله تزايد نفوذ الحزب الوطني الديمقراطي ووزارة الداخلية. وبدا أن أوية الجيش يرحبون باستعادة موقعهم. ولكنهم أبدوا رغبة حقيقية في الحفاظ على طبيعة الدولة الاستبدادية، نظرًا إلى أن المصالح المهنية ورفاه الضباط العسكريين الشخصي يعتمد على ذلك.

من غير المعروف ما إذا كانت القيادة العسكرية تفكر في لحظة ما بالدفاع عن مبارك من خلال اللجوء إلى القوة لتفريق المتظاهرين (وقد لا يُعرف ذلك أبدًا، نظرًا إلى السرية التي تحيط بمداومات المجلس الأعلى للقوات المسلحة والشبكات العسكرية). ولكن بصرف النظر عن ذلك، حتى ولو قررت القيادة العسكرية استخدام القوة ضد المتظاهرين، لم تكن لتتمكن من الدفاع عن مبارك من دون المجازفة عن حق بتلاحم القوات المسلحة.^{٢٥} فظاهريًا، خلال ثورة العام ٢٠١١،

٢٤. ديفيد كيركباتريك «مصريون يتحدون والجيش لا يسعى إلى قمع التظاهرات» Egyptians Defiant as Military does little to quash protests، نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ «تظاهرات مصر: الجيش يرفض استخدام القوة» Egypt protests: Army rules out the use of force، بي بي سي نيوز، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٥. ديريك لوتريك، «الانتفاضات العربية والقوات المسلحة» Arab Uprisings and Armed Forces، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٦. باتريك غايلي، «لماذا يخشى الجيش المصري انتفاضة النقباء» Why the Egyptian Military Fears a Captain's Revolt، ForeignPolicy.com، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٧. بو ناصيف، «متمسكون بمبارك» Wedded to Mubarak.

٣ دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حقبة ما بعد مبارك

للقوات المسلحة على السلطة التنفيذية حتى انتخاب محمد مرسي رئيسًا للجمهورية وتوليه مقاليد الرئاسة رسميًا في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢. وتبين أن السنة التي حكم فيها مرسي شهدت الكثير من الاضطرابات، وفي ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، عزله المجلس الأعلى للقوات المسلحة من منصبه. وعُين رئيس المحكمة الدستورية العليا، عدلي منصور، رئيسًا مؤقتًا للجمهورية، إلى أن فاز عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠١٤. وناقش في ما يلي العلاقات المدنية العسكرية وكيفية تطورها خلال هذه الفترة.

بقي الدعم الاجتماعي وسلطة التعيينات يؤثران في العلاقات المدنية العسكرية في مصر خلال الفترة الانتقالية بعد عزل الرئيس حسني مبارك من منصبه في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١. وتحرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة سريعًا للسيطرة على العملية الانتقالية: فتم عقد استفتاء دستوري في آذار/مارس ٢٠١١، تبعه إعلان دستوري أصدره المجلس في ٣٠ من الشهر نفسه. وشكلت هذه الوثائق الإطار الدستوري المؤقت الأولي للفترة الانتقالية. وجرت بعد ذلك انتخابات نيابية، قبل انتخاب رئيس للجمهورية وصياغة دستور جديد.^{٢٨} واستمرت فترة سيطرة المجلس الأعلى

٣،١ حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة في فترة ما بعد مبارك

الجدول ١: أحداث أساسية في الفترة الانتقالية بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئاسة مرسي

التاريخ	الحدث
٢٠١١	الرئيس مبارك يستقيل من منصبه بضغط من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
١١ شباط/فبراير	المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحل البرلمان ويلحق دستور العام ١٩٧١.
١٣ شباط/فبراير	المصريون يشاركون في استفتاء للموافقة على عدة تعديلات لدستور العام ١٩٧١، الذي أصبح ميثاقًا مؤقتًا خلال الفترة الانتقالية.
١٩ آذار/مارس	المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر إعلانًا دستوريًا خاصًا به من جانب واحد ولسبب غير مفهوم، تضمن مواد غير واردة في استفتاء ١٩ آذار/مارس. ومن بين المواد عبارات (مخالفة للاستفتاء) تسمح بصياغة دستور قبل انتخاب رئيس.
٣٠ آذار/مارس	منتصف تشرين الثاني/نوفمبر
٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر	إجراء الجولة الأولى من الانتخابات النيابية.
٢٠١٢	بعد الجولة الأخيرة من الانتخابات النيابية، أعلنت النتائج التي حاز فيها حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي على ٧٠ في المئة من المقاعد في مجلس الشعب.
٣-٤ كانون الثاني/يناير	

^{٢٨} عقدت الانتخابات النيابية بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأيدت نتائج الانتخابات حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي بشكل واسع. وشغل الحزبان معًا ٧٠ في المئة من مقاعد مجلس الشعب. ولكن حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان خلال الانتخابات في حزيران/يونيو ٢٠١٢ بعد أن قررت المحكمة الدستورية العليا أن مكونات القانون الانتخابي غير قانونية. وتم حل البرلمان من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

تم حل الجمعية التأسيسية المصرية التي سُكّلت في آذار/مارس بعد انسحابات جماعية للأعضاء غير الإسلاميين.	١٠ نيسان/أبريل
حكمت هيئة الانتخابات الرئاسية بأن عددًا من المرشحين الرئاسيين غير مؤهلين للانتخابات، بمن فيهم مرشح حزب الحرية والعدالة خيرت الشاطر. وبالتالي، أصبح محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة.	١٤ نيسان/أبريل
عقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.	٢٣-٢٤ أيار/مايو
تم تشكيل جمعية تأسيسية جديدة بعد ضغوط عسكرية أدت إلى توافق الأطراف السياسية حول القواعد الجديدة للعضوية فيها.	١٢ حزيران/يونيو
بعد حكم القضاء بأن ثلث المقاعد النيابية تم انتخابها بطريقة غير قانونية، يحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان.	١٤ حزيران/يونيو
تنافس في الانتخابات بين مرسي ومرشح النظام أحمد شفيق.	١٧-١٨ حزيران/يونيو
أصدر الجيش إعلانًا دستوريًا يغير قواعد اللعبة ويمنح المجلس الأعلى للقوات المسلحة صلاحيات تشريعية، وسلطة على الجمعية التأسيسية، ويحد من الصلاحيات الرئاسية على الشؤون العسكرية.	١٧ حزيران/يونيو
مرسي يتسلم مقاليد الرئاسة أمام المحكمة الدستورية العليا.	٣٠ حزيران/يونيو
مرسي يحاول استدعاء البرلمان، ولكنه يتراجع عن خطوته بعد معارضة المحكمة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة لهذا الإجراء.	٨ تموز/يوليو
هجمات عسكرية في سيناء تؤدي إلى وفاة ١٦ عسكريًا بشكل مفاجئ.	٦ آب/أغسطس
مرسي يقيل قادة وزارة الداخلية والشرطة العسكرية والحرس الرئاسي.	٨ آب/أغسطس
مرسي يقيل وزير الدفاع طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان وغيرهما من المسؤولين ويعين اللواء عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع، ويلغي الإعلان الدستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أصدر في ١٧ حزيران/يونيو.	١٢ آب/أغسطس
مرسي يصدر قرارًا رئاسيًا قصيرًا يضع فيه الرئاسة والجمعية التأسيسية خارج المراقبة القضائية.	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر
إنجاز مشروع الدستور بالرغم من انسحاب الأعضاء العلمانيين والليبراليين من الجمعية التأسيسية. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى القرار الرئاسي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تظاهرات وشكل بداية معارضة غير الإسلاميين لحكم مرسي.	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر
تم تمرير الدستور من خلال الاستفتاء. وقد عزز هذا الدستور صلاحيات الجيش بشكل واسع.	١٥ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٣	
في ذكرى الثورة، تجمع متظاهرون معادون لمرسي في ميدان التحرير.	٢٥ كانون الثاني/يناير
التظاهرات المعادية لمرسي تتوسع.	شباط/فبراير و آذار/مارس
حركة «تمرد» تعلن عن حملة مميزة تهدف إلى الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة.	نيسان/أبريل

٧ أيار/مايو	مرسي يحدث تغييرات في الحكومة، فيزيد من الوزراء المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين.
١٧ حزيران/يونيو	مرسي يعين عددًا من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حكمًا محليين.
٢٣ حزيران/يونيو	المشير عبد الفتاح السيسي يصدر بيانًا يحذر فيه من أن الجيش لن يسمح لمصر «بأن تنزلق في نفق من الظلام»، ويدعو الأطراف السياسية إلى حل خلافاتها.
٣٠ حزيران/يونيو	تظاهرات حاشدة معارضة لمرسي تملأ ميدان التحرير، تواجهها تظاهرات مؤيدة لمرسي قرب مسجد رابعة العدوية في مدينة نصر.
١ تموز/يوليو	المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر تحذيرًا إلى مرسي، يعلن فيه بأن لدى الرئيس ٤٨ ساعة لحل المسألة، سيفرض المجلس بعدها «خارطة طريق خاصة به للمستقبل».
٣ تموز/يوليو	الجيش يعتقل مرسي ويعلق الدستور مرة جديدة ويُعيّن عدلي منصور رئيسًا مؤقتًا.

للقتوات المسلحة بوجود هكذا مهادنة مع الإخوان المسلمين، وخصوصًا دعم المجلس لإجراء انتخابات نيابية سريعًا، وهو أمر كانت الأحزاب العلمانية الأقل تنظيميًا تعارضه.

وبصرف النظر عن الإطار المحدد لأي «اتفاق» مع الإخوان المسلمين، بدا واضحًا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان يهدف إلى السيطرة على عملية صياغة الدستور الجديد. فقد سعى المجلس بشكل خاص إلى ضمان صياغة الدستور قبل إجراء الانتخابات الرئاسية. وقد بدا ذلك واضحًا في كيفية إدارة المجلس لاستفتاء ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ حول دستور العام ١٩٧١، الذي قدم للمصريين تعديلات تهدف إلى توفير إطار دستوري للفترة الانتقالية. وبشكل غير مفهوم، قدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد نجاح الاستفتاء في ٣٠ آذار/مارس إعلانًا دستوريًا خاصًا به. ومن بين الأحكام الأساسية في هذا الإعلان، تبرز عبارات مراجعة من استفتاء ١٩ آذار/مارس، الذي نص على وجوب دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان (لا الرئيس المنتخب حديثًا) للانعقاد لكي ينتخب جمعية تأسيسية مؤلفة من ١٠٠ عضو. وبحسب الخبيرة القانونية كريستن ستيلت، فإن هذه العملية تمنع انتخاب رئيس جديد قبل صياغة الدستور.^{٤١}

منذ البداية، بدا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يكن حاضرًا لإدارة المرحلة الانتقالية؛ فقد بدا أن قراراته تأتي كردود فعل وأن تكتيكاته غير متناسقة. على الرغم من ذلك، يتبين لنا، بعد معاينة حقبة ما بعد مبارك، أنه قد يكون هناك من غاية محتملة لأعمال المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية: فقد سعت القيادة العسكرية إلى ضمان تأثيرها على محتوى أي دستور مستقبلي. ويسمح لها ذلك بحماية صلاحياتها واستقلاليتها المؤسسية مع انتخاب رئيس جديد. وقد بقي المجلس الأعلى للقوات المسلحة يسيطر على السلطة التنفيذية لـ ١٦ شهرًا بعد عزل مبارك.^{٣٩} وسعى المجلس أيضًا للحفاظ على رقبته ونفوذه على عملية صياغة الدستور.

تلك كانت مرحلة معقدة في تاريخ مصر المعاصر، شهدت خطوات وخطوات مضادة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن جماعة الإخوان المسلمين الكبيرة والمنظمة ومن الناشطين والأحزاب التي تمثل المكونات الاجتماعية العلمانية. وقد أشار الكثير من المحللين، على الأقل في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، إلى وجود مهادنة ضمنية، إن لم نقل اتفاقًا معلنًا، بين الجيش والإخوان المسلمين.^{٤٢} وخلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية خصوصًا، أوحى عدد من خطوات المجلس الأعلى

٣٩. كما سنبين أدناه، بقي المجلس مسيطرًا على السلطة التنفيذية لـ ٦٦ أسبوع بعد تسلم الرئيس مرسي مقاليد الحكم في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١.

٤٠. أنظر، مثلاً، طارق شريف، «الإخوان المسلمون في مصر والجيش الحاكم: هل من اتفاق بينهما؟» "Deal" Egypt's Muslim Brotherhood and ruling military: No Deal or No Deal، جريدة الأهرام الإلكترونية، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤١. كريستن أ. ستيلت، «نهاية «اليد الواحدة»: الإعلان الدستوري المصري والنزاع بين «الشعب» والمجلس الأعلى للقوات المسلحة» "The End of 'One Hand': The Egyptian Constitutional Declaration and the Rift Between the 'People' and the Supreme Council of the Armed Forces" المشاعات العلمية لكلية القانون في جامعة نورثويسترن، أوراق عمل الكلية، الورقة ٢٠٨، (٢٠١٢).

والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يحمل الكثير من الدلالات. فلم يمنح قرار ١٧ حزيران/يونيو المجلس سلطة واضحة للإشراف على شؤون الجيش فحسب،^{٤٦} ولكنه منح الجيش أيضاً صلاحيات تشريعية وأعطاه بالفعل حق نقض أعمال الجمعية التأسيسية.^{٤٧} وعندما تسلم مرسي زمام الحكم في ٣٠ حزيران/يونيو، كان إعلان الجيش قد حدّ من صلاحياته الرئاسية.

وبعد أشهر من ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تقدم المجلس بما بات يُعرف بـ«وثيقة السلمي»،^{٤٨} تيمناً بمعدها، نائب رئيس الوزراء علي السلمي.^{٤٩} واقترحت هذه الوثيقة أن يتم التنازل عن مجموعة من السلطات الرسمية والصلاحيات المتعلقة بالسيطرة على الجيش لصالح القوات المسلحة.^{٤٩} لكن الجيش أجبر على التراجع والتخلي عن الاقتراح بعد خروج تظاهرات حاشدة معارضة للوثيقة، سقط فيها عدد من الضحايا. وزاد هذا الفشل من أهمية الدستور بالنسبة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فعندما حل القضاء الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتدخل الجيش للتفاوض على إنشاء هيئة^{٥٠} جديدة.^{٤٩} حتى إن الجيش اقترح في ذلك الحين تأجيل الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر أن تبدأ في أيار/مايو، إلى حين صياغة الدستور.^{٥١}

والأهم، عشية المنافسة الرئاسية بين قائد القوات الجوية أحمد شفيق ومرشح حزب الحرية

الجدول ٣: الإعلان الدستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢

يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة.	المادة ٥٣ مكرر
يعلن رئيس الجمهورية الحرب فقط بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.	المادة ٥٣ مكرر ١
يستلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة كافة السلطات التشريعية لحين انتخاب مجلس شعب جديد.	المادة ٥٦ مكرر
إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة جمعية تأسيسية جديدة.	المادة ٦٠ مكرر
إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أن مشروع الدستور يتضمن نصاً أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية، فلأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا للبت في الموضوع.	المادة ٦٠ مكرر ١



٤٢. ناثان براون، «أغام في خارطة طريق مصر الدستورية» Landmines in Egypt's Constitutional Roadmap، مؤسسة كارنيغي، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤٣. إيفان هيل، «خلفية: خطوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اللحظة الأخيرة للإمساك بالسلطة» Background: SCAFs last minute power grab، الجزيرة، ١٨ يونيو ٢٠١٢.

٤٤. مارينا أوتاواي، «مصر: موت الجمعية التأسيسية» Egypt: Death of the Constituent Assembly، Carnegieendowment.org، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٤٥. عمار علي حسن، «من الصعب رؤية نتائج إيجابية في الانتخابات المصرية» Hard to see positive result in murky Egyptian election، المونيتور، <http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2012/04/where-is-egypt-heading.html>، تم نشره في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤٦. كان المجلس قد حل البرلمان في ١٤ حزيران/يونيو بعد أن قرر القضاء عدم قانونية بعض مكونات القانون الانتخابي.

٤٧. إيفان هيل، «خلفية: خطوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اللحظة الأخيرة للإمساك بالسلطة» Background: SCAFs last minute power grab، الجزيرة، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٣،٢ الرئيس مرسي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة

إذا نظرنا إلى المسألة اليوم، نرى أن إقالة الضباط الكبار لم تأت كتعبير عن السيطرة المدنية الحقيقية على القوات المسلحة، بل يبدو من المرجح أن خطوات الرئيس مرسي جاءت نتيجة مهادنة القيادة السياسية مرة جديدة للجيش بقيادة المشير السيسي. فالأخير كان رئيس الاستخبارات العسكرية، كما أنه كان حينذاك أصغر أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة سنًا. ومن المحتمل أن يكون مرسي قد استشار السيسي قبل أن يقوم باستبدال الضباط. بالإضافة إلى ذلك، تشير موافقة جميع المعنيين على خطوات مرسي من دون ظهور أي إشارات معارضة إلى أن هذه الخطوات لم تكن مثيرة للجدل في أوساط القوات المسلحة. وبصرف النظر عن مدى التشاور قبل إجراء التبديلات، قام السيسي سريعًا بسلسلة من التغييرات في عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، واشرف على تقاعد ٧٠ لواءً^{٤٩} وقد جرت المناورات السياسية المذكورة أعلاه من دون أي شرح واضح في تلاحم الجيش داخليًا، وبالتالي، فإن ذلك يثبت دقة هذه الديناميات ويتطلب تحليلًا مفصلًا للقيادة العسكريين ولدوائر نفوذ كل منهم.

من المهم أيضًا التشديد على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سمح لمرسي بإلغاء الإعلان الدستوري الذي أطلقه في ١٧ حزيران/يونيو، مما سمح لمرسي بتولي صلاحياته الرئاسية عن حق. وهذا الأمر لافت جدًا، إذ إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحت قيادة طنطاوي غالبًا ما تدخل في العملية الانتقالية، خاصة من خلال إصداره لإعلان ١٧ حزيران/يونيو الدستوري نفسه. وفي هذا الإطار، توحى موافقة السيسي على إلغاء إعلان حزيران/يونيو الدستوري بأن الجيش كان موافقًا على أعمال مرسي.

واستفاد الجيش بشكل واضح من السماح لمرسي بتولي سلطاته الرئاسية. فقد تمكن الجيش في المقابل من العودة إلى ثكناته والانسحاب من

برزت، مرة أخرى، أهمية الدعم الشعبي واستخدام التعيينات لضمان ولاء الجيش في عهد الرئيس محمد مرسي. فبعد ستة أسابيع على توليه الرئاسة، أقال مرسي عددًا كبيرًا من المسؤولين الكبار في القوات المسلحة وفي وزارة الداخلية. وكانت ذريعة هذه الإقالات مقتل ١٦ عنصرًا في الجيش عند حاجز عسكري في رفح في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢. وبعد يومين من المجزرة، أقال مرسي رئيس الاستخبارات العسكرية وغيره من المسؤولين الأساسيين في وزارة الداخلية. ثم في ١٢ آب/أغسطس، صدم مرسي المراقبين حين أعلن عن إقالة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي، ورئيس أركان القوات المسلحة الفريق سامي عنان. وتم استبدال الكثير من المسؤولين الآخرين، من ضمنهم قادة وحدات عسكرية. وعيّن مرسي المشير عبد الفتاح السيسي وزيرًا جديدًا للدفاع. بالإضافة إلى ذلك، قام مرسي بخطوة بالغة الأهمية، تمثلت بإلغاء إعلان ١٧ حزيران/يونيو الدستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

حينذاك، تم تفسير هذه الخطوة على أنها تأكيد حازم للرئيس مرسي على السيطرة المدنية. فعملية إقالة قادة كبار في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أوحى بأن مرسي أمسك بسلطة التعيينات وبأنه بدأ بتعزيز سيطرته على القوات المسلحة. ولكن ثبت أن الواقع أكثر تعقيدًا من ذلك. فمن المرجح أن يكون مرسي قد عيّن السيسي وزيرًا للدفاع بسبب سمعته الحسنة وعلاقاته الودية مع جماعة الإخوان المسلمين، كونه كان ضابط الاتصال معها. ويوضح هذا الأمر هدف الكثير من القادة السياسيين في التأكد من أن من يرأس الجيش هم ضباط عسكريون يعتبرونهم أوفياء ولهم الميول نفسها كما هؤلاء القادة. علاوة على ذلك، يرجح أن يكون نجاح مرسي في استبدال القادة الكبار انعكاسًا لعلاقة طنطاوي المشكوك في أمرها مع سلك الضباط الصغار^{٤٨}.

٤٨: أنظر: عمر عاشور، «الانتخابات في مواجهة الرصاص: أزمة العلاقات المدنية العسكرية في مصر» "Ballots Versus Bullets: The Crisis of Civil-military relations in Egypt"، مؤسسة بروكينغز، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٩: أحمد أبو العينين، «السيسي يجري تغييرات واسعة في عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة» "El Sisi conducts wide scale SCAF reshuffle"، ديلي نيوز إيجيب، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢.

بعد توليه الرئاسة إلى زيادة انقسام البلاد إلى أقطاب، وإلى إغضاب المعارضة العلمانية، وإلى قيام تظاهرات واحتجاجات ضد حكمه. فقد أصدر مرسى قرارًا رئاسيًا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، يحصنه من المحاسبة القضائية. ورأى الكثير من المصريين أن هذا الإجراء ديكتاتوري بشكل صريح. وبالتالي، إذا كان أحد الأسباب التي دفعت الجيش إلى العودة إلى ثكناته في آب/أغسطس ٢٠١٢ هو الاعتقاد بأن تولي رئيسًا مدنيًا زمام الحكم سيحقق قدرًا معينًا من الاستقرار، فإن آمال الجيش قد خابت في هذا المجال. ولم يكن انعدام الاستقرار هذا مقلقًا للجيش فحسب، بل إن آثاره على اقتصاد البلاد كانت تهدد مصالح الجيش الاقتصادية. وبرزت بالتالي أهمية الاحتجاج الشعبي في صياغة العلاقات المدنية العسكرية كعامل حاسم في مستقبل الرئيس مرسى في الحكم.

ثانيًا، اتخذ مرسى عددًا من الخطوات التي تحددت مصالح الجيش المهنية. وتضمنت هذه الخطوات تدخلات في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية، مثل التصاريح التي أطلقها مرسى حول الحرب الأهلية السورية، والجدالات حول تعامل مرسى مع المسلحين في سيناء، وتسجيلات لمداورات سياسية حول سد إثيوبي محتمل على نهر النيل، تضمنت نقاشات حول سلسلة من الأعمال العدائية (والمتهورة) في مجال الاستخبارات والسياسة الخارجية.^{٥١} وبالإضافة إلى هذه الإساءات، تسبب مرسى بإهانات رمزية، مثل دعوته أقارب قتلة السادات في العام ١٩٨١ لإحياء ذكرى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.^{٥٢} وتسببت مسائل أخرى بنشوب نزاعات أيضًا. فعلى سبيل المثال، انتشرت شائعات تفيد بأن جماعة الإخوان المسلمين تحاول التغلغل في صفوف الجيش. وفي الواقع، تكررت هذه الشائعة بشكل متواصل، إلى حد أن المشير السيسي أجبر على دحضها في ١٤ شباط/فبراير.^{٥٣} وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، عيّن

الحكم السياسي المباشر الذي أضر بسمعته وبمكانته لدى الشعب المصري. بالإضافة إلى ذلك، يحتمل أن يكون الجيش قد تلقى وعدًا بأن يعكس الدستور الذي كان قيد الإعداد أولوياته وبأن يحمي صلاحياته. ومن المؤكد أن بنود مشروع دستور ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي اعتمد عبر استفتاء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عكست مصالح الجيش.

وقم توسيع صلاحيات القوات المسلحة في دستور العام ٢٠١٢ بما يفوق تلك التي كانت تتمتع بها بموجب دستور العام ١٩٧١. فقد تضمن الدستور الجديد عبارات صريحة تمنح مجلس الدفاع الوطني صلاحية الإشراف على الموازنة العسكرية وتفرض وجوب التشاور معه لنشر القوات المسلحة أو لإعلان الحرب. ويرجح كذلك أن تكون مداورات أعضاء مجلس الدفاع الوطني الـ١٥ متأثرة كثيرًا بمواقف القوات المسلحة، إن لم نقل خاضعة تمامًا لها. بالإضافة إلى ذلك، نص الدستور الجديد على ضرورة أن يكون وزير الدفاع ضابطًا عسكريًا، ما يمنع احتمال أن يتولى مدني هذا المنصب.^{٥٤}

باختصار، توجي الإشارات أعلاه والتحليل الذي ينتج عنها لحكم مرسى بأن الأخير سعى إلى التحالف ضمنيًا مع الجيش، معززًا حكمه من خلال التخلي عن السيطرة الرسمية على الجيش. ووعودًا عن تقديم تنازلات إلى خصومه العلمانيين، اعتمد الرئيس مرسى على الأجهزة الأمنية وعلى الدولة لكي تبقيه في السلطة. ونظرًا إلى أن الجيش حقق هدفه الأساسي بالحفاظ على امتيازاته في الدستور الجديد، لم انقلب قادته على مرسى في نهاية المطاف؟ وما الذي جرى في العلاقة بين الرئيس مرسى والجيش تحت قيادة المشير السيسي؟

من الضروري الحديث عن عاملين مهمين لفهم ما جرى. أولاً، أدى الكثير من أعمال مرسى

٥٠. لنقاش أكثر دقة حول هذا الموضوع، أنظر: مانس هانسن (نسخة) (٢٠١٤) حكم قطاع الأمن في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، تقرير المؤتمر، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف.

٥١. ليام ستاك، «تسجيلات لسياسيين مصريين يهددون إثيوبيا حول سد النيل» "With cameras rolling, Egypt's politicians threaten Ethiopian over dam" نيويورك تايمز، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٥٢. «عائلة السادات غاضبة لدعوة طارق الزمر لحضور مناسبة إحياء ذكرى الحرب» Sadat family angry over Tarek al-Zomor's attendance of war ceremony، إيجيبت إنديبندن، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٣. هشام مراد، «لماذا أطاح الجيش المصري بمرسي» "Why Egypt's Army Overthrew Morsi" الجزيرة، ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٣. <http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/76375/Opinion/Why-Egypt%E2%80%99s-army-overthrew-Morsi.aspx>

الجدول ٣: مقارنة بين دساتير مصر للأعوام ١٩٧١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤

دستور كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والقرارات الرئاسية*	دستور ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣	دستور العام ١٩٧١	
<p>يهيمن الجيش بوضوح على مجلس الدفاع الوطني، ويضم ١٤ عضواً، وهم نفس الأعضاء كما في دستور العام ٢٠١٢ باستثناء رئيس مجلس الشورى (الذي ألغي في دستور العام ٢٠١٤).</p> <p>يشرف مجلس الدفاع الوطني على الموازنة العسكرية. ويجب مشاورته في ما يخص إدارة القوات المسلحة والقرارات المتعلقة بالأمن القومي، ومنها إعلان الحرب ونشر القوات في الخارج، وهو يشرف على هذه المسائل.</p>	<p>تمثيل فاعل للجيش في مجلس الدفاع الوطني، واحتمال للهيمنة العسكرية عليه. يضم المجلس ١٥ عضواً: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورؤساء الغرفتين العليا (مجلس الشورى) والدنيا في مجلس الشعب، ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع ورئيس الأركان وقادة وحدات عسكرية ورئيس عمليات القوات المسلحة ورئيس الاستخبارات العسكرية.</p> <p>يشرف مجلس الدفاع الوطني على الموازنة العسكرية. ولا يستطيع الرئيس نشر القوات من دون «مشاورة» المجلس أولاً والحصول على موافقة مجلس الشعب.</p>	<p>مهمة مجلس الدفاع الوطني مبهمة. يرأسه رئيس الجمهورية وهو يعاين مسائل تتعلق بـ«أمن البلاد واستقرارها».</p> <p>[أسسه الرئيس السادات، ولكنه لم يكن فعالاً بشكل عام إلا بعد إعلان حزيران/يونيو ٢٠١٢ الدستوري]</p>	مجلس الدفاع الوطني
<p>زيادة عدد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليصبح ٢٣ من الجيش وقوات الأمن والاستخبارات. وبات وزير الدفاع يرأس المجلس.</p>	<p>رئيس الجمهورية يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.</p>	<p>رئيس الجمهورية يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.</p>	المجلس الأعلى للقوات المسلحة
<p>يسيطر عليه المدنيون، ولكن لا صلاحيات محددة له: «يتبنى استراتيجيات لتحقيق الأمن القومي».</p>	<p>يسيطر عليه المدنيون، ولكن لا صلاحيات محددة له: «يتبنى استراتيجيات لتحقيق الأمن القومي».</p>		مجلس الأمن القومي
<p>يعينه المجلس الأعلى للقوات المسلحة للولايتين المقبلتين (٨ سنوات)؛ ويجب أن يكون ضابطاً رفيع المستوى لا تقل سنوات خدمته في فرع عسكري بارز عن ٥٠.</p>	<p>يعينه رئيس الجمهورية ولكن يجب أن يكون ضابطاً عسكرياً.</p>	<p>يعينه رئيس الجمهورية.</p>	وزير الدفاع
<p>يسمح الدستور بمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، ولكنه يحدد الجرائم التي يمكن إحالتها إلى المحاكم العسكرية بشكل عام.</p>	<p>يسمح الدستور بمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية لأرتكاب جرائم ضد القوات المسلحة.</p>		المحاكمات العسكرية للمدنيين

* في شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدر الرئيس منصور عدة قرارات رئاسية تتعلق بدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمجلس الوطني للدفاع وعضوية كل منهما.

والأمر اللافت في هذه الأحداث هو مدى الدعم الصريح الذي بدأ أن قدمه الجيش ومرسي للتعبيئة الاجتماعية كأداة سياسية لإضفاء الشرعية على أعمالهما.^{٥٥} لكن المعارضة والاحتجاجات ضد مرسي اشتدت، وفي ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، نظمت حركة «تمرد» المناهضة لمرسي تظاهرة حاشدة ضد الرئيس. وسعى الجيش بوضوح إلى استغلال التوكيل الذي منحه إياه التظاهرة.^{٥٦} وفي الواقع، سعى كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس مرسي إلى إثبات الدعم الاجتماعي لمواقفهما. فخلال تظاهرات حزيران/يونيو على سبيل المثال، قيل إن الرئيس مرسي كان يتفقد استخدام الهواتف الخليوية وينظر إلى صور من برنامج «غوغل إيرث» لقياس حجم التظاهرات الداعمة له؛ ويحتمل أن يكون مرسي قد أخطأ في قياس حجم التظاهرات الداعمة له، وظن أنها أكبر من تظاهرات خصومه.^{٥٧} واستخدم الجيش التظاهرات المناهضة لمرسي في البروباغاندا الخاصة به، فعمد إلى نشر مقاطع فيديو للتظاهرات على موقع «يوتيوب».^{٥٨} وفي نهاية المطاف، اعتبرت القيادة العسكرية أن حجم التظاهرات المناهضة لمرسي بمثابة استفئاء شعبي يتيح عزل الرئيس من منصبه. وتشكل هذه الأحداث مثالا صريحا عن الأهمية التي يوليها القادة السياسيون والعسكريون إلى مظاهر الدعم الاجتماعي كوسيلة لتعزيز نفوذهم السياسي في علاقاتهم مع بعضهم البعض.

مرسي أيضًا عدة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين كمحافظين، بالرغم من أهمية تلك المناصب بالنسبة إلى العسكريين من حيث المكافآت والنفوذ، كما سبق ذكره.^{٥٩}

من غير الواضح تمامًا لم اتخذ مرسي هذه الخطوات المعادية للجيش. يُعزى السبب أحيانًا إلى ضغوط من قيادة الإخوان المسلمين، ولضعف مهارة مرسي السياسية وللحسابات الخاطئة حول مدى الدعم الشعبي له. ووجد مرسي حوافز أيضًا لتوسيع قاعدة قوته في جهاز مصر الإداري المدني وفي الدولة، بهدف دعم رئاسته، وهو أمر من المحتمل أن يكون قد حفزه على القيام بتلك الخطوات.

لا يكفي القول إن إزاحة الرئيس مرسي من منصبه كانت مثيرة للجدل. فبالنسبة إلى مؤيدي مرسي، أزاح الجيش رئيسًا منتخبًا ديمقراطيًا، يحظى بتوكيل شعبي مهم لتولي الرئاسة. ومن منظور أولئك الذين يؤيدون إجراءات الجيش ضد الرئيس، أثبت مرسي أنه قائد ضعيف؛ فبدلاً من معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تواجه البلاد، تصرف مرسي بصورة ديكتاتورية، ورفض رفضاً قاطعاً المساومة مع المعارضة العلمانية. ونتيجة لذلك، سادت اضطرابات وانقسامات سياسية هائلة. بالنسبة إلى الجمهور، أعطت هذه الاضطرابات ورفض مرسي لمساومة الجيش سبباً لإزاحته من منصبه في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣. ولكن كما ذكرنا سابقاً، كانت للقوات المسلحة شكاوى خاصة ضد مرسي. وفي هذا الإطار، يبدو أن القوات المسلحة استغلت فرصة مناسبة لعزل الرئيس تحت غطاء الدعم السياسي من المتظاهرين الذين خاب ظنهم بحكم مرسي.



٥٤. باتريك كينغسلي، «مرسي يعين إسلامياً متشدداً محافظاً للأقصر» "Egypt's Morsi appoints hardline Islamist to govern Luxor"، ذا غارديان، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

٥٥. «تسريبات جديدة تتهم الإمارات العربية المتحدة بالانخراط في التمويل العسكري المصري» "New Leaks allege UAE involvement in Egyptian military fund"، ديلي نيوز إيجيبت، ٢ آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٦. ويحتمل أن يكون الجيش قد قام بأمور أخرى لدعم الحركة، كتقديم الدعم اللوجستي والمالي لها. «تسريبات جديدة تتهم الإمارات العربية المتحدة بالانخراط في التمويل العسكري المصري» "New Leaks allege UAE involvement in Egyptian military fund"، ديلي نيوز إيجيبت، ٢ آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٧. وأدى هذا الأمر إلى بيان صحفي مستغرب من شركة «غوغل»، أعلنت فيه الأخيرة أن برنامج «غوغل إيرث» ليس مجهزاً لقياس حجم الحشود. «مسؤول في شركة غوغل: برنامج غوغل إيرث لا يستطيع إحصاء عدد المتظاهرين» "Google Official: Google Earth cannot count the number of protesters"، إيجيبت إنديبنندن، ٢٨ حزيران/يوليو ٢٠١٣.

٥٨. أنظر: فيديو وكالة أسوشيتد برس المنشور على موقع «يوتيوب»، «مصر تنشر مقطع فيديو جديداً حول التظاهرات» "Egypt Military Releases New Protest Video"، <https://www.youtube.com/watch?v=1VrWRkhtjTK>

٣،٣ المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس المؤقت منصور

الأول/ديسمبر ٢٠١٣ واعتمد في استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. فقد وسع دستور العام ٢٠١٤ صلاحيات الجيش، التي تعززت بشكل إضافي عبر سلسلة من القرارات الرئاسية التي أصدرها منصور في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس، والتي تتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني من بين أمور أخرى.^{٥٨}

ويبرز جانبان بشكل خاص من دستور العام ٢٠١٤ وقرارات الرئيس منصور. أولاً، هما أديا إلى مأسسة الجيش وجعله صانع القرار المهيمن في شؤون الأمن القومي والمسائل المتعلقة بالموازنة والسياسات الخاصة بالقوات المسلحة. ويظهر هذا الأمر أهمية صلاحيات صنع القرار مرة جديدة كانعكاس للسيطرة السياسية وكمصدر لها. على سبيل المثال، نص الدستور على أن وزير الدفاع، لا رئيس الجمهورية كما في السابق، هو من يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ازداد عدد أعضائه ليصبح ٢٣. وتم تعزيز الصلاحيات المعطاة إلى مجلس الدفاع الوطني أيضاً. ففي حين أن دستور العام ٢٠١٢ نص على وجوب استشارة مجلس الدفاع الوطني في المسائل التي تتعلق بنشر القوات العسكرية وإعلان الحرب، أصبح المجلس بموجب الدستور الجديد السلطة الأساسية في كل ما يتعلق بالقوات المسلحة. ويتحكم مجلس الدفاع الوطني أيضاً بالموازنة العسكرية، ويضمن بالتالي عدم خضوع المشاريع الاقتصادية العسكرية إلى السيطرة والإشراف الرئاسيين أو البرلمانين. بالإضافة إلى ذلك، مع إلغاء الغرفة العليا في البرلمان (مجلس الشورى)^{٥٩} في الدستور^{٦٠}، تقلص عدد أعضاء مجلس الدفاع الوطني من ١٥ إلى ١٤، وبات عدد الأعضاء العسكريين أكثر من نظرائهم المدنيين.^{٦١}

مع نهاية حقبة مرسي في سدة الرئاسة، علق الجيش دستور العام ٢٠١٢ وأنشأ حكومة مؤقتة تحت قيادة رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور. وبعد فترة قصيرة من توليه المنصب، في ٨ تموز/يوليو، أصدر الرئيس منصور إعلاناً دستورياً يحدد خارطة طريق للعملية الانتقالية وينشئ هيئة دستورية مؤلفة من ٥٠ عضواً للإشراف على صياغة دستور جديد.

إن تعيين عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية شكل تبايناً واضحاً عن قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١١ بتولي زمام الحكم مباشرة بعد عزل مبارك من منصبه. ومن خلال الإشارة إلى أن أحداً من الضباط لم يتولى منصباً سياسياً مباشرة أو يحصل على ترقية بعد عزل مرسي، يحتمل أن قيادة الجيش كانت تسعى إلى نفي الاتهامات التي وُجّهت إليها حول قيامها بانقلاب عسكري ضد الرئيس مرسي.^{٥٩} ومع ذلك، كان الرئيس المؤقت منصور يفتقر للتوكيل الذي يحظى به أي رئيس منتخب ديمقراطياً ذي قاعدة اجتماعية مهمة، بخلاف الرئيس مرسي. ولكن منصور لم يشكل أي تهديد كرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وكانت المحكمة الدستورية العليا مليئة بالموظفين المعيّنين في حقبة مبارك، وبالرغم من أن القضاء كان مستقلاً، انحاز غالباً إلى جانب الجيش، وأصدر قرارات بشكل متكرر تحد من قوة الإخوان المسلمين ونفوذهم خلال الفترة الانتقالية بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفي ظل رئاسة مرسي.

خلال فترة تولي منصور لسدة الرئاسة، كانت السلطة الفعلية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد انعكست سيطرة الجيش على الدولة، مثلاً، في الدستور الذي أنجز في كانون

٥٩. أنظر، مثلاً، حجة اللواء أحمد وصفي في حديثه مع مراسل إخباري، في مقطع الفيديو الآتي على موقع «يوتيوب»:

<https://www.youtube.com/watch?v=GN8wNx8JfN4>

٦٠. أحمد الهببة، «تحليل: قوانين جديدة تعيد تنظيم الشؤون الأمنية المصرية» «Analysis: New Laws Reorganize Egypt's Security Affairs»، ٩ آذار/مارس ٢٠١٤، الأهرام أون لاين. للاطلاع على تغيرات سابقة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أنظر: أحمد أبو العينين، ديلي نيوز إيجيب، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٦١. «مشروع الدستور يلغي مجلس الشورى المصري» «Egypt parliament upper house eliminated in draft constitution»، الأهرام أون لاين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/85903/Egypt/Politics-/Egypt-parliament-upper-house-eliminated-in-draft-c.aspx>

٦٢. تم الإبقاء على مجلس الأمن القومي من دستور العام ٢٠١٢. ولكن مجال عمله ومسؤولياته غامضين؛ ويشمل المجلس رئيس الوزراء وغيره من المدنيين، ولكنه لا يتمتع بسلطة التأثير في الاستراتيجيات أو في نتائج السياسات.

٦٣. نظراً إلى أنه يسمح للذكور فقط بالانتساب إلى القوات المسلحة، فإن ذلك يعني أنه لا يمكن لامرأة أن تشغل منصب وزيرة الدفاع. ويتناقض ذلك مع المادة ١١ من دستور العام ٢٠١٤ الذي يؤكد حق المرأة في شغل جميع المناصب العامة والعمل في جميع المؤسسات العامة من دون أي تمييز.

مكتوبة، سعى الجيش أيضًا إلى تعزيز قاعدته الاجتماعية قبل انتخابات العام ٢٠١٤ الرئاسية. وفي ظل قيادة السيسي، بذل الجيش جهودًا متضافرة لكسب الدعم من المكونات الاجتماعية التي كانت معارضة لحكومة مرسي، أو تلك التي كانت مستاءة من انعدام الاستقرار ومن الصعوبات الاقتصادية في أعقاب ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبطريقة تذكّر نوعًا ما بحقبة الرئيس عبد الناصر، حين سعت القيادة العسكرية إلى تقديم نفسها كطليعة للإصلاح في أعقاب إسقاط القيادة السياسية الفاسدة وغير الفعالة، أعلن المشير السيسي عن عدة مشاريع تنموية تهدف إلى إثبات قدرة الجيش على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة. وتماثلًا مثل عبد الناصر، بدا أن السيسي مصمم على بناء قاعدة اجتماعية لإضفاء الشرعية على نفوذ الجيش المستمر على الدولة. وسعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة في عهد الرئيس المؤقت منصور أيضًا إلى إعادة إحياء «الدولة» المصرية، بما فيها بعض أعضاء النخبة المدنية البارزين في عهد مبارك. واستمر الكثير من هذه المساعي مع انتخاب السيسي رئيسًا للجمهورية.

ثانيًا، أكد الدستور استقلالية وزير الدفاع الكاملة عن رئيس الجمهورية. وإن القواعد التي تحكم تعيين وزير الدفاع ومهامه ومؤهلاته مركزية في هذا الصدد. ويحدد الدستور أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يجب أن يوافق على تعيين وزير الدفاع في الولايتين الرئاسيتين المقبلتين (مدة كل منها ٤ سنوات). وينبغي أن يكون وزير الدفاع ضابطًا عسكريًا شغل منصب لواء لخمس سنوات على الأقل وخدم في فرع أساسي من القوات المسلحة. ويعني ذلك أن وزير الدفاع يجب أن يكون شخصًا تدرج عبر الرتب العسكرية، ويمثل بالتالي المصالح الأساسية للجيش. ٦٣. وتتصعب هذه القواعد على القيادة السياسية تعيين وزير دفاع يدين بالولاء إلى رئيس الجمهورية مباشرة. ولعل هذا التغيير البالغ الدقة هو الأهم في دستور العام ٢٠١٤. فمن دون سلطة تعيين وزير الدفاع، يفتقر الرئيس لأداة أساسية تخوله السيطرة على الجيش من خلال تعيين حليف، أو ضابط يشاركه التوجهات نفسها، في هذا المنصب المحوري.

بالإضافة إلى محاولة التأكد من أن هذه السلطة وهذا النفوذ مكرسان بموجب قواعد وإجراءات



٣،٤ العلاقات المدنية العسكرية في عهد الرئيس السيسي

تتحدى سلطته، اضطر إلى الاعتماد على سلطة التعيينات التي ما زال يتمتع بها وفقاً للدستور. وفي الواقع، تشير أدلة واضحة إلى أن السيسي يدرك حتمية هذا الأمر. وقد استخدم السيسي سلطة التعيينات لضمان تولي ضباط يشاركونه خياراته مناصب أساسية، فقد كان السيسي مسؤولاً عن تقاعد وترقية عدة ضباط بارزين في أعقاب إقالة المشير طنطاوي واللواء عنان في آب/أغسطس ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، وقبل الاستقالة من منصبه كوزير للدفاع، أجرى السيسي تغييرات هامة في هيكلية القيادة. وتضمنت هذه التغييرات استبدال اللواء أحمد وصفي الذي يتمتع بشخصية جاذبة جداً كقائد للجيش الثاني.^{٦٤}

وتترتب تبعات متزايدة على سلطة السيسي المحدودة على الجيش في ضوء التحديات الاقتصادية والأمنية الهائلة التي تواجهها مصر.^{٦٥} وكما ذكر أعلاه، شرع الجيش في تطبيق مجموعة من المشاريع التنموية الواسعة النطاق والممولة من حلفاء مصر في الخليج العربي.^{٦٦} ومن المرجح أن تبقى مصر معتمدة على المساعدات المماثلة إلى حين أن يتمكن السيسي من تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي واسع، من المفترض أن يجريه من دون المس بمصالح الجيش الاقتصادية. إن الاستقرار السياسي في الوقت الحالي مضمون، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى قمع أي معارضة فعلية أو محتملة. فقد اعتبر السيسي أن الإخوان المسلمين وداعميهم هم العدو الأول للبلاد، وقد اعتقل وقمع خصوم الدولة العلمانيين. ويمكن طرح علامة استفهام حول مدى نجاح الجيش في إنشاء قاعدة اجتماعية داعمة له في أوساط الأشخاص الذين أيدوا بادئ الأمر عزل الرئيس مرسي؛ فلا يمكن معرفة الكثير عن الآراء الشعبية في ضوء المناخ الأمني الذي يقمع أي معارضة محتملة للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، تكافح مصر تمرّدًا يكبر يومًا بعد يوم في شبه جزيرة سيناء، وقد تبين أن

عندما استقال السيسي من منصبه كوزير للدفاع في آذار/مارس ٢٠١٤ وأعلن عن ترشحه للانتخابات الرئاسية، بدا أن السيطرة العسكرية على الدولة باتت شبه مؤكدة. ففي النهاية، بدا أن القائد الأبرز في الجيش كان سيصبح عما قريب رئيسًا للجمهورية من دون أي صعوبات نسبيًا، بعد انتخابات لا يواجهه فيها أي منافس فعلي.

بيد أن الواقع أكثر تعقيدًا. فانتخاب السيسي ونفوذ الجيش في الدولة لم يندرا بنهاية العلاقات المدنية العسكرية، بل بمرحلة أكثر تعقيدًا ودقة من ذي قبل. أولاً، إذا وضعنا خبرة السيسي وارتباطاته العسكرية جانبًا، لا بد من القول إنه أصبح، كرئيس للجمهورية، قائدًا مدنيًا. فالسيسي لم يعد ضابطًا يخدم في الجيش، وبات مجبرًا على الاعتماد على زملائه في الجيش للحصول على المعلومات والاطلاع على المداولات التي تجرى في المؤسسة العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، رغم أن السيسي، تمامًا كمبارك، شخصية يثق بها الجيش بسبب سنوات خدمته وإنجازاته في المؤسسة، بات ينبغي عليه كقائد سياسي أن يتولى مجموعة أوسع من المهام، تتخطى حماية مصالح الجيش المؤسسية.

علاوة على ذلك، فإن علاقة السيسي بالجيش ليست سهلة، بخلاف الرئيس مبارك. فالسيسي لا يملك صلاحية تعيين وزير الدفاع، كما ينبغي عليه التدقيق في القرارات المتعلقة بالقوات المسلحة، والحصول على موافقة مجلس الدفاع الوطني، الذي يهيمن عليه العسكريون، بشأنها. وقد لا تترتب أي تبعات على هذه التفاصيل المؤسسية طالما أن خيارات السيسي وقادته العسكريين تتماثل في شؤون الأمن القومي. ولكن إذا نشبت أي خلافات بين الطرفين، قد يواجه السيسي معارضة لقراراته في مجلس الدفاع الوطني. ولكي يتأكد السيسي من أن القيادة العسكرية تشاركه في خياراته وأنها لن

٦٤. «السيسي يجري تغييرات في قيادة الجيش» "Al-Sisi reshuffles army commanders"، ميدل إيست مونيتور، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

٦٥. بين و. هاينمان، «العدو الأبرز للسيسي: الاقتصاد المصري» "General Sisi's Greatest Enemy: The Egyptian Economy"، ذي أتلانتيك، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤؛ مارينا أوتاواي، «المصريون غير متأكدين من مستقبل البلاد تحت رئاسة السيسي» "Egyptians uncertain about Future under President Sisi"، بي بي سي نيوز، ٢ تموز/يوليو ٢٠١٤.

٦٦. إن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هما المتبرعان الأساسيان. في آذار/مارس ٢٠١٥، مثلًا، تلقى السيسي وعودًا بتمويل إضافي كبير من حلفائه الخليجين.

الجيش ليس جاهزاً لمواجهة. فقد تضمنت جهود الجيش حتى يومنا هذا تكتيكات بينها هدم المنازل المحاذية لقطاع غزة في سيناء، وهو أمر قد يسبب نفوراً لدى المصريين ويزيد التمرد سوءاً. باختصار، يواجه السيسي عتبات هامة لفرض الاستقرار في مصر على المدى البعيد. وقد تتطلب معالجة هذه العقبات تحدي مصالح الجيش المؤسساتية والمهنية - وهو أمر لا يبدو أن السيسي في موقع ملائم لتحقيقه.

٤ استنتاجات: هل تتجه مصر إلى علاقات عسكرية مدنية ديمقراطية؟

أميركا اللاتينية خلال الستينيات والسبعينيات، حين ترافق المهنية ذهنية أو عقيدة «الوصاية» على الدولة، من المحتمل أن تحفز مهمة حماية الدولة بالفعل تدخل الجيش فيها وتوسيع صلاحياته السياسية.^{٦٧} في هذه الظروف، قد يتدخل القادة العسكريون لعزل قائد سياسي يعتبرونه فاسدًا أو غير كفؤ من أجل حماية أمن الدولة. ويبرر القادة العسكريون بدورهم سيطرتهم على صلاحيات هامة بالادعاء أنهم آخر حماة للدولة. وما يجب فهمه من هذا الأمر هو أن المهنية وحدها لا تعني امتثال الجيش للسلطة المدنية. فكما توضح تجربة الجيش التونسي، الذي لا يلتزم ضباطه بالمهنية فحسب، بل إنهم يبدون التزامًا معياريًا بالمبادئ الدستورية وبالحكومة الجمهورية، فإن الفهم المحدد لدور الجيش في الدولة أساسي في تقييم استعداداته للخضوع للرقابة الديمقراطية.^{٦٨}

في ضوء ذلك، فإن الأمر الضروري لتحقيق الديمقراطية في العلاقات المدنية العسكرية هو استعداد الضباط لضمان نزاهة المؤسسة العسكرية وحمايتها، ولحصر مهامهم في حماية أمن الدولة من التحديات العسكرية الخارجية. ويرى هؤلاء الضباط أن التدخل في السياسة له تأثير ممكن أن يتصف بالفساد، يضر بسلامة الجيش والدولة التي يخدمها على المدى البعيد. لا بل إن هؤلاء الضباط يرون أن الطريقة الفضلى لحماية مصالح الجيش تكمن في إنشاء دولة ديمقراطية مستقرة وقابلة للنمو اقتصاديًا.

أما الاحتمال الثاني فهو إحداث التغيير عن طريق رئيس يؤمن بالإصلاح، خصوصًا إذا كان قادرًا على استخدام صلاحياته لتعيين ضباط يشاركونه آراءه في مناصب قيادية محورية. ويمكن للرئيس أيضًا أن يستفيد من الانشقاقات والخلافات داخل القوات المسلحة. ويمكن لهذه الخلافات أن تشير إلى آراء متباينة حول دور

يوشي التحليل أعلاه بوجود عدة طرق يمكن من خلالها تحقيق الديمقراطية في العلاقات المدنية العسكرية في مصر.

الاحتمال الأول هو تحفيز الإصلاح من داخل الجيش نفسه. ويتطلب هذا الأمر بروز قادة مؤثرين في الجيش، يعتبرون أن المهنية وتحقيق مهمتهم الأساسية أهم من المشاركة في السياسة. وإن ميل بعض الضباط في عهد نجيب للعودة إلى الثكنات (لحماية إمكاناتهم المهنية من بين أسباب أخرى) يعني أن هناك سابقة تاريخية لهذا الاحتمال. وتبرز في هذا المجال أيضًا الدروس التي تعلمها الكثير من ألوية مصر البارزين في أعقاب حرب العام ١٩٦٧ من الذين شهدوا النتائج المروعة لتسييس المشير عامر للقوات المسلحة وسوء إدارته الفاضح لها.

وبالتالي، فإن إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تشجيع التغيير من داخل المؤسسة العسكرية تكمن في المحاججة بأن الطريقة الأفضل لحماية الجيش هي في التخلي عن الصلاحيات لصالح قائد منتخب ديمقراطيًا. وبالطبع، قد يثبت أنه من الصعب الدفع بهذا الاتجاه. ومن بين طرق نشر هذا الرأي أن يوضح المجتمع الدولي (بما في ذلك الجيوش الأجنبية والدبلوماسيين والعلاقات بين الجيش المصري والمنظمات الدولية) كيف تحسن الديمقراطية المؤسسة العسكرية وتحصنها، وتضمن تركيزها على مهمتها الخارجية الأساسية وعلى مهامها المهنية. وهذه حجة مختلفة عن القول إن السيطرة المدنية أو الديمقراطية على الجيش أمر «جيد» ومناسب معياريًا، إذ إنها تتوجه إلى المصالح التنظيمية للقيادة العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، هذه الحجة مختلفة عن تشجيع القوات المسلحة على حماية «مهنيتها» ببساطة. فكما يلاحظ كل من يعاين جيوش

٦٧. إن الصيغة التقليدية لهذه الحجة موجودة في: ألفرد ستيفان، البرازيل السلطوية، الملاذ الجديد Authoritarian Brazil, New Haven. منشورات جامعة ييل، ١٩٧٢. ومن بين المحللين الآخرين الذين يشككون في الرابط بين المهنية العسكرية والخضوع إلى الحكم المدني: ديفيد بايون برلين، «الاستقلالية العسكرية والديمقراطيات الناشئة في أمريكا الجنوبية» "Military Autonomy and Emerging Democracies in South America"، السياسة المقارنة ٢٥، رقم العدد ١، ١٩٩٢، ص. ٨٢-١٠٢؛ وميهران كامرافا، «إرساء المهنية في الجيوش والعلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط» "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East"، بوليتيكال ساينس كوارترلي، ١١٥، رقم العدد ١، (٢٠٠٠).

٦٨. للاطلاع على نقاش حول الآراء المتعلقة بدور الجيش، أنظر: صامويل ج. فيتش، القوات المسلحة والديمقراطية في أمريكا اللاتينية The Armed Forces and Democracy in Latin America، منشورات جون هوبكينز، ١٩٩٨؛ وبرايان تايلور، السياسة والجيش الروسي: العلاقات المدنية العسكرية ١٦٨٩-٢٠٠٠ Politics and the Russian Army: Civil-military Relations، منشورات جامعة كامبريدج، ٢٠٠٣.

كافيًا لتعيين ضباط يؤمنون بالإصلاح وتوفير الدعم لهم في الهيكلية العسكرية. ومن المحتمل أيضًا أن تقيم فصائل من داخل سلك الضباط علاقات مع مكونات اجتماعية كوسيلة لتعزيز موقعها واكتساب النفوذ في داخل القوات المسلحة. وكما توحى الدروس من التحولات «التوافقية» في أماكن أخرى من العالم، فإن التحالفات بين القادة العسكريين المنفتحين على الإصلاح وبين المكونات الاجتماعية قد تمهد الطريق لإرساء الديمقراطية، ويحتمل أن تعزز السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة.^{٦٩}

قد تبدو جميع هذه الاحتمالات للإصلاح والتغيير في العلاقات المدنية العسكرية المصرية صعبة المنال في ظل المناخ الحالي. ولكن الدروس من تجارب أخرى (ومن التجربة المصرية نفسها) توحى بأن التحولات والفرص قد تظهر من دون سابق إنذار، وقد تفاجئ أكثر المراقبين اطلاقًا. لهذا السبب، ينبغي أن يعير المحللون انتباهًا استثنائيًا إلى الفوارق البسيطة وإشارات التغيير الدقيقة في العلاقات المدنية العسكرية المصرية وفي المجتمع المصري، لأنها قد تمهد الطريق في نهاية المطاف إلى الإصلاح الديمقراطي.

الجيش في الدولة، وقد تشكل فرصًا للرئيس لكي يقيم تحالفات مع الضباط الذين يبدوون استعدادًا للتغيير. وبهذه الطريقة، يمكن للرئيس أن يستغل الانشقاقات في سلك الضباط لتحفيز التغيير من داخل المؤسسة العسكرية. ويمكن لهذا الأمر أن يمهد الطريق للرئيس لتعيين ضباط يعتبرون أن عدم التدخل في السياسة وتعزيز السيطرة الديمقراطية على الجيش هما الطريقة الفضلى لضمان المصالح المؤسساتية للجيش على المدى البعيد. لا يمكن الإنكار أن الفوائد المؤسساتية والشخصية التي تعود لصالح الضباط الكبار تشكل عقبة أساسية لانبثاق توجه مماثل في المناخ الحالي. ولكن نظرًا إلى وجود ضباط عارضوا في الماضي وبشكل صريح أي دور للجيش يتعدى حماية الأمن القومي يعطي قدرًا من التفاؤل بأن توجهات مماثلة يمكن أن تنشأ مجددًا في سلك الضباط.

والاحتمال الثالث هو أن يشكل الضغط الاجتماعي حافزًا للإصلاح. ولكي يحصل هذا الأمر، من الضروري أن يتوفر مجال للتعبئة الاجتماعية التي قد تعزز مكانة أي رئيس مستقبلي يؤمن بالإصلاح. وقد يمنح توكيل مماثل للرئيس نفوذًا

٦٩. للاطلاع على دراسة كلاسيكية حول الديمقراطية التوافقية، انظر: غييرمو أودونيل وفيليب شميتز، الانتقال من الحكم السلطوي: خلاصات مقترحة حول الديمقراطيات غير المؤكدة Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies، بالتيمور: منشورات جامعة جون هوبكنز، ١٩٨٦.



بناءً على التحليل والاستنتاجات أعلاه، نقدم التوصيات الآتية حول أفضل طريقة لدعم حراك هادف إلى الإصلاح الديمقراطي والشفافية في القوات المسلحة المصرية، ما يؤدي إلى علاقات لينة عسكرية أكثر ديمقراطية وتوازناً في مصر:

يجب أن ينتبه المحللون المعنيون بالقوات المسلحة المصرية إلى التفاصيل الدقيقة في العلاقات المدنية العسكرية، بما يتخطى معاينة القواعد الدستورية والمؤسسات الرسمية والإجراءات العامة التي يتخذها القادة العسكريون والسياسيون. فبالرغم من العوائق التي تمنع التوصل إلى استنتاجات ثابتة حول ما يحصل خلف الكواليس، فإن هذه التفاصيل الدقيقة ضرورية لرصد النقاشات الداخلية وفهم كيفية ممارسة السلطة واقعياً في العلاقات المدنية العسكرية.

يجب أن يكون المحللون متيقظين لأي إشارات عن انقسامات في الجيش قد تنبئ ب بروز قادة أو تكتلات مستعدة لتقبل التغيير. وفيما يبقى الجيش المصري غامضاً من الخارج، ينبغي رغم ذلك أن يكون المراقبون مستعدين لالتقاط أي إشارات عن انقسامات مماثلة أو توجهات داعمة للإصلاح داخل سلك الضباط.

يجب على الدبلوماسيين والمنظمات الدولية وغيرهما من الذين يتواصلون مع الجيش المصري، كلما أمكنهم ذلك، أن يؤكدوا على فوائد اعتماد دور غير منحاز وعدم التدخل في السياسة بالنسبة إلى الجيش المصري. ويتطلب هذا الأمر تأكيد على فوائد العمل ضمن بنية ديمقراطية للقوات المسلحة المصرية. وفي هذا الصدد، يجب اللجوء إلى أمثلة تاريخية عن العلاقات المدنية العسكرية في مصر نفسها.

يجب أن يواصل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وغيره من المنظمات المعنية بالسياسات والمنظمات الأكاديمية أن يثقف السياسيين والناشطين والمواطنين المصريين حول الأوجه الأساسية للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة. إن إعداد المواطنين المصريين ضروري في حال بروز فرص جديدة للتعبئة الاجتماعية. إن احتمال توحد الفصائل الإصلاحية في الجيش مع المكونات الاجتماعية لصنع التغيير هو مسار مثبت للتغيير الديمقراطي، تم اعتماده في الكثير من دول العالم.

٦ المراجع

«السياسي يجري تغييرات في قيادة الجيش» "Al-Sisi reshuffles army commanders"، ميدل إيست مونيتور، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

«قائد الجيش المصري عبد الفتاح السيسي يفاوض على صفقة سلاح بقيمة ملياري دولار في روسيا» "Egypt's army chief Abdel Fattah al-Sisi negotiates \$2 billion arms deal in Russia"، وكالة فرانس برس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤.

«الجيش المصري يرسخ سلطته» "Egypt's Military Cements its Power"، الجزيرة أون لاين، ٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

«قيادة الجيش المصري يكشفون عن أجهزة يزعمون أنها تكشف مرض الإيدز وتشفيه» "Egypt's military leaders unveil devices they claim can detect and cure Aids"، ذا غارديان، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤.

«الرئيس المصري عدلي منصور يعيد تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة» "Egypt's President Mansour reconstitutes Supreme Council of the Armed Forces"، الأهرام أون لاين، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. <http://english.ahram.org.eg/News/95451.aspx>

«تظاهرات مصر: الجيش يرفض استخدام القوة» "Egypt protests: Army rules out the use of force"، بي بي سي نيوز، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12330169>

«مسؤول في شركة غوغل: برنامج غوغل إيرث لا يستطيع إحصاء عدد المتظاهرين» "Google Official: Google Earth cannot count the number of protesters"، إيجيبت إنديبندينت، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٣. <http://www.egyptindependent.com/news/google-official-google-earth-cannot-count-number-protesters>

«تسريبات جديدة تتهم الإمارات العربية المتحدة بالانخراط في التمويل العسكري المصري» "New Leaks allege UAE involvement in Egyptian military fund"، ديلي نيوز إيجيبت، ٢ آذار/مارس ٢٠١٥. <http://www.dailynewsegypt.com/2015/03/02/new-leaks-allege-uae-involvement-in-egyptian-military-fund/>

«عائلة السادات غاضبة لدعوة طارق الزمر لحضور مناسبة إحياء ذكرى الحرب» "Sadat family angry over Tarek al-Zomor's attendance of war ceremony"، إيجيبت إنديبندينت، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. <http://www.egyptindependent.com/news/sadat-family-angry-over-tarek-al-zomor-s-attendance-war-ceremony>

تقرير مؤتمر «حكم قطاع الأمن في مصر؛ العلاقات المدنية العسكرية المصرية تحت المجهر»، مؤتمر خبراء مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مدينة مونترال السويسرية في ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ص. ٧.

أنور عبد الملك، (١٩٦٨) مصر: مجتمع عسكري. نيويورك: راندوم هاوس.

زينب عبد الماجد، «الجمهورية المصرية للضباط المتقاعدين» "The Egyptian Republic of Retired Officers"، ٨ أيار/مايو، ٢٠١٢. تمت زيارة الرابط في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥. <http://foreignpolicy.com/2012/05/08/the-egyptian-republic-of-retired-generals/>

أحمد أبو العينين، «السياسي يجري تغييرات واسعة في عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة» "El Sisi conducts wide scale SCAF reshuffle"، ديلي نيوز إيجيبت، ١٥ أي/أغسطس ٢٠١٢. <http://www.dailynewsegypt.com/2012/08/15/el-sisi-conducts-wide-scalescaf-reshuffle>

أحمد أبو العينين (٢٠١٢) «السياسي يقرر التشكيلة الجديدة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة» "Al-Sisi decides on New SCAF Formation"، ديلي نيوز إيجيبت، ٣ أيلول/سبتمبر. <http://www.dailynewsegypt.com>

سعيد أبو الريش: عبد الناصر: العربي الأخير Nasser: The Last Arab، منشورات توماس دون.

عمار علي حسن، «من الصعب رؤية نتائج إيجابية في الانتخابات المصرية المظلمة» "Hard to see positive result in murky Egyptian election"، المونيتور، <http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2012/04/where-is-egypt-heading.html>، تم نشره في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

عمر عاشور (٢٠١٣)، «الانتخابات في مواجهة الرصاص: أزمة العلاقات المدنية العسكرية في مصر» "Ballots Versus Bullets: The Crisis of Civil-military relations in Egypt"، مؤسسة بروكينغز.

رايموند بايكر (١٩٧٨)، ثورة مصر الغامضة في عهدي عبد الناصر والسادات Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat، كايمبريدج: منشورات جامعة هارفرد.

أليزير بييري (١٩٧٠)، الضباط العسكريون في السياسة والمجتمع العربيين Army Officers in Arab Politics and Society، لندن: بريغر بال مول.

كيرك بياتي (١٩٩٤)، مصر في سنوات عبد الناصر، بولدر، كولورادو، منشورات ويستفيو.

كيرك بياتي (٢٠٠٠)، مصر في سنوات السادات Egypt during the Sadat Years، لندن: بالغريف.

إيفا بيلين (٢٠١٢)، «إعادة النظر في متانة السلطوية: دروس من الربيع العربي» "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism: Lessons from the Arab Spring"، السياسة المقارنة، الكتاب ٤٤، الرقم ٢، ص. ١٢٧-١٤٩.

هشام بو ناصيف (٢٠١٣)، متمسكون بمبارك: المهن الثانية والمكافآت المالية للنخبة العسكرية المصرية Wedded to Mubarak: The Second Careers and Financial Rewards of Egypt's Military Elite، ١٩٨١-٢٠١١، ميدل إيست جورنال، ٦٧، العدد ٤.

ريسا بروكس (١٩٩٨)، العلاقات السياسية العسكرية واستقرار الأنظمة العربية Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن، المملكة المتحدة).

ريسا بروكس (٢٠٠٧) «العلاقات المدنية العسكرية والفعالية العسكرية: مصر في حربي العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٣» "Civil-Military Relations and Military Effectiveness: Egypt in the 1967 and 1973 Wars"، في ريسا بروكس وإليزابيث ستانلي، صنع القوة العسكرية، منشورات جامعة ستانفورد.

ريسا بروكس (٢٠٠٨)، صياغة الاستراتيجية: السياسات المدنية العسكرية للتقييم الاستراتيجي Shaping Strategy: The Civil-Military Politics of Strategic Assessment، منشورات جامعة برينستون.

ناثان براون (٢٠١١)، «ألغام في خارطة طريق مصر الدستورية» "Landmines in Egypt's Constitutional Roadmap"، مؤسسة كارنيغي، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. <http://carnegieendowment.org/2011/12/07/landmines-inegypt-s-constitutional-roadmap>

مايكل س. ديش (١٩٩٩)، السيطرة المدنية على الجيش: المناخ الأمني المتغير Civilian Control of the Military: The Changing Security Environment، منشورات جامعة جونز هوبكينز.

محمد عبد الغني الجمسي، حرب تشرين الأول/أكتوبر: مذكرات المشير الجمسي المصري The October War: Memoirs of Field Marshal El Gamasy of Egypt، القاهرة، منشورات الجامعة الأمريكية في القاهرة.

أحمد الهيئة (٢٠١٤)، «تحليل: قوانين جديد تعيد تنظيم الشؤون الأمنية المصرية» "Analysis: New Laws Reorganize Egypt's Security Affairs"، ٩ آذار/مارس، الأهرام أون لاين.

جيسي فيريس (٢٠١٣)، مراهنه عبد الناصر: كيف أدى التدخل في اليمن إلى حرب الأيام الستة وإلى تراجع القوة المصرية Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the decline of Egyptian Power، منشورات جامعة برينستون.

صامويل ج. فيتش (١٩٩٨)، القوات المسلحة والديمقراطية في أمريكا اللاتينية The Armed Forces and Democracy in Latin America، منشورات جون هوبكينز.

باتريك غايلى (٢٠١٢)، «لماذا يخشى الجيش المصري انتفاضة النقباء» Why the Egyptian Military Fears a "Captain's Revolt"، ١٦ شباط/فبراير، <http://foreignpolicy.com/2012/02/16/why-the-egyptian-military-fears-a-captains-revolt>

مانس هانسن (نسخة) (٢٠١٤) حكم قطاع الأمن في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، تقرير المؤتمر، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف.

بين و. هاينمان جونيور (٢٠١٤)، «العدو الأبرز للسياسي: الاقتصاد المصري» General Sisi's Greatest Enemy: "The Egyptian Economy"، ذي أتلانتيك، ٢٧ آذار/مارس، <http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/03/generalsisis-greatest-enemy-the-egyptian-economy/359723>

إيفان هيل (٢٠١٢)، «خلفية: خطوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اللحظة الأخيرة للإسكاف بالسلطة» "Background: SCAFs last minute power grab"، الجزيرة، ١٨ حزيران/يونيو، <https://paulinemcneilldotcom.wordpress.com/2012/06/18/background-scafs-lastminute-power-grab-egypt-elections-al-jazeera-english>

ريمون هينبوش، السياسة في مصر في عهد السادات Egyptian Politics Under Sadat، منشورات جامعة كايمبريدج، ١٩٨٥.

ميهران كامرافا (٢٠٠٠)، «إرساء المهنية في الجيوش والعلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط» "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East"، بوليتيكال ساينس كوارترلي، ١١٥، رقم العدد ١.

حازم قنديل (٢٠١٣)، الجنود والجواسيس ورجال الدولة، طريق مصر إلى الثورة Soldiers, Spies and Statesmen, Egypt's Road to Revolt، منشورات فيرسو.

باتريك كينغسلي (٢٠١٣)، «مرسي يعين إسلاميًا متشددًا محافظًا للأقصر» "Egypt's Morsi appoints hardline Islamist to govern Luxor"، ذا غارديان، ١٣ حزيران/يونيو، <http://www.theguardian.com/world/2013/jun/17/morsi-appoints-islamist-governor-luxor>

ديفيد كيركباتريك (٢٠١١)، «مصريون يتحدثون والجيش لا يسعى إلى قمع التظاهرات» "Egyptians Defiant as Military does little to quash protests"، نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الثاني/يناير، <http://www.nytimes.com/2011/01/30/world/middleeast/30egypt.html?pagewanted=all>

ديريك لوتربك (٢٠١١)، «الانتفاضات العربية والقوات المسلحة» "Arab Uprisings and Armed Forces"، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تشرين الأول/أكتوبر.

شانا مارشال وجوشوا ستاتشر (٢٠١٢)، «ألوية مصر ورأس المال العابر للحدود» "Egypt's Generals and Transnational Capital".

غبيرمو أودونيل وفيليب شميتز (١٩٨٦)، الانتقال من الحكم السلطوي: خلاصات مقترحة حول الديمقراطيات غير المؤكدة Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies، منشورات جامعة جون هوبكينز.

مارينا أوتواي (٢٠١٢)، «مصر: موت الجمعية التأسيسية» "Egypt: Death of the Constituent Assembly", <http://carnegieendowment.org/2012/06/13/egypt-death-of-constituentassembly>, ١٣ حزيران/يونيو.

مارينا أوتواي (٢٠١٤)، «المصريون غير متأكدين من مستقبل البلاد تحت رئاسة السيسي» "Egyptians uncertain about Future under President Sisi", <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28126198>, ٢ تموز/يوليو.

أموس بيرلمتر (١٩٧٤)، مصر: دولة الحرس الإمبراطوري Egypt the Praetorian State، نيوبرونسويك، نيو جيرسي، كتب ترانزاكشن.

ديفيد بايون برلين (١٩٩٢)، «الاستقلالية العسكرية والديمقراطيات الناشئة في أمريكا الجنوبية» "Military Autonomy and Emerging Democracies in South America"، السياسة المقارنة ٢٥، رقم العدد ١، ص. ٨٣-١٠٢.

كارن ريمر (١٩٨٩)، الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية Military Rule in Latin America، بوسطن: أنوين هايمان.

أرون ت. روز (٢٠١٤)، «السيسي في زيارة رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة» "Al Sisi on Official Visit to UAE"، ديلي نيوز إيجيبت، ١٢ آذار/مارس. <http://www.dailynewsegypt.com/2014/03/12/al-sisi-official-visit-uae>

يزيد صايغ (٢٠١٢)، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر Above the State: the Officers Republic in Egypt، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، آب/أغسطس.

روبرت سبرينغبورغ (١٩٨٧)، «المشير والرئيس: العلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم» "The Field Marshal and the President: Civil-military relations in Egypt Today" مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (تموز/يوليو - آب/أغسطس).

ليام ستاك (٢٠١٣)، «تسجيلات لسياسيين مصريين يهددون إثيوبيا حول سد النيل» "With cameras rolling, Egypt's politicians threaten Ethiopian over dam"، نيويورك تايمز، ٦ حزيران/يونيو.

ألفرد ستيفان (١٩٧٣)، البرازيل السلطوية، الملاذ الجديد Authoritarian Brazil, New Haven، منشورات جامعة ييل.

كريستن أ. ستيلت (٢٠١٢)، «نهاية أيد الواحدة: الإعلان الدستوري المصري والنزاع بين الشعب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة» "The End of 'One Hand': The Egyptian Constitutional Declaration and the Rift Between the 'People' and the Supreme Council of the Armed Forces"، المشاعات العلمية لكلية القانون في جامعة نورثويسترن، أوراق عمل الكلية، الورقة ٢٠٨.

طاريق شريف (٢٠١١)، «الإخوان المسلمون في مصر والجيش الحاكم: هل من اتفاق بينهما؟» "Egypt's Muslim Brotherhood and ruling military: Deal or No Deal"، جريدة الأهرام الإلكترونية، ٢٨ أيلول/سبتمبر. <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/22042/Egypt/Politics-/Egypsts-Muslim-Brotherhood-and-ruling-military-Deal.aspx>

وبرايان تيلور (٢٠٠٣)، السياسة والجيش الروسي: العلاقات المدنية العسكرية ١٦٨٩-٢٠٠٠ Politics and the Russian Army: Civil-military Relations 1689-2000، منشورات جامعة كايمبريدج.

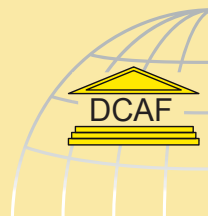
ب.ج. فاتيكويتيس (١٩٦١)، الجيش المصري في السياسة The Egyptian Army in Politics، منشورات جامعة بلومينغتون إنديانا.

جون واتربري (١٩٨٣)، مصر في عهدي ناصر والسادات The Egypt of Nasser and Sadat، منشورات جامعة برينستون.

فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر دروس من الماضي والحاضر

ريسا بروكس

ريسا بروكس هي أستاذة علوم سياسية مشاركة في جامعة ماركيت في ميلواكي في ولاية ويسكونسن الأمريكية. صدر لها كتاب صياغة الاستراتيجية: السياسات المدنية العسكرية للتقييم الاستراتيجي (برينستون، ٢٠٠٨)؛ العلاقات السياسية العسكرية واستقرار الأنظمة العربية (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)؛ وعدة أعمال أخرى حول العلاقات المدنية العسكرية.



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون